جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات

بحث

مقدم للمسابقة العلمية الثانية عشرة للبحث العلمي في مجال الرقابة
التي تنظمها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "الأربواساي ".

عن موضوع

" الرقابة على أهداف التنمية المستدامة "

إعداد

د. هشام زغلول إبراهيم

دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

ميسر تطبيق معايير الأنتوساي

قائمة المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
مقدمة الدراسة	2
مقدمة .	2
مشكلة البحث .	2
نقطة البحث .	3
هدف البحث .	4
أهمية البحث.	4
منهج البحث.	4
خطة البحث.	5
المبحث الأول : التنمية المستدامة ....بين الإطار العام والأهداف الإنمائية لأجندة الأمم المتحدة 2030.	6
أولًا: التنمية المستدامة .... النشأة والتطور .	6
ثانيًا: التنمية المستدامة ... الطبيعة والمفهوم .	8
ثالثًا: خصائص التنمية المستدامة .	9
رابعًا: أبعاد التنمية المستدامة .	9
خامسًا : العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة.	10
سادسًا : مؤشرات التنمية المستدامة .	11
سابعًا : الأهداف الإنمائية ال17 لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة.	12
استنتاجات المبحث الأول .	25
المبحث الثاني: الدور المرتقب للأجهزة العربية العليا للرقابة في مجال الرقابة علي تنفيذ الأهداف الإنمائية لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة.	27
أولًا : التحديات التي تواجه الأجهزة العربية العليا للرقابة الأعضاء بالمنظمة عند الرقابة على التنمية المستدامة.	28
ثانيًا : خارطة طريق الأجهزة العربية العليا للرقابة الأعضاء بالمنظمة نحو الرقابة علي أهدا ف أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة .	31
ثالثًا : تجارب الأجهزة العربية العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال الرقابة علي أهداف التنمية المستدامة .	37
رابعًا : تجربة الجهاز المركزي للمحاسبات في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة .	44
استنتاجات المبحث الثاني.	57
أهم النتائج والتوصيات .	58
أولًا : أهم النتائج .	58
ثانيًا : التوصيات .	60
قائمة المراجع .	63
قائمة تصحيح الأخطاء .	67

موضوع المسابقة
" الرقابة على أهداف التنمية المستدامة"
مقدمة الدراسة

- **مقدمة :**

مع نهاية القرن العشرين ، ونتيجة لتفاقم المشكلات والقضايا البيئية العامة (مثل الاحتباس الحراري ، ونفاذ طبقة الأوزون، والأمطار الحمضية ، وانحسار طبقة الجليد) وانعكاساتها الخطيرة على صحة وسلامة الإنسان، بدأ الوعي بالقضايا البيئية ينمو بصورة سريعة على كافة المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، وبات القطاع البيئي يحظى في أغلب بلدان العالم باهتمام السلطات العمومية، حيث أصبح يندرج ضمن أولويات التنمية وذلك لضرورة الملائمة بين احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومقتضيات الحفاظ على البيئة، ولغرض وضع استراتيجيات واضحة المعالم تضمن حقوق الأجيال القادمة في بيئة سليمة بقدر ما تلبي احتياجات الجيل الحاضر.

ويبدو ذلك الاهتمام الدولي جلياً منذ المؤتمر الدولي الأول للبيئة ، الذي عقد في استكهولم بالسويد عام 1972، ثم تضافرت الجهود الدولية وزاد الاهتمام في مجال البيئة وكانت ثمرة هذه الجهود انعقاد قمة ريو في البرازيل عام 1992 حول البيئة، وفي عام 2000 أقرت الأمم المتحدة خطة " الأهداف الإنمائية للألفية " لمدة 15 عام، وأعقبها قمة جوهانسبرج عام 2002 حول التنمية المستدامة، ثم اتفاقيات جوهانسبرج 2010 " النظرة المستقبلية للرقابة على عمليات التنمية المستدامة "، وغيرها من الاتفاقيات و القمم والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالبيئة، والتي أوصت بضرورة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة مع الحفاظ على البيئة في آن واحد.

- **مشكلة البحث :**

لما كانت التنمية المستدامة ضرورة حتمية يفرضها الواقع لما فيها من دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مفهوم واحد ، وما تقتضيه من استخدام أمثل للموارد الاقتصادية، وتخفيض التلوث البيئي وتقليل الفاقد، وتوفير الموارد اللازمة لأجيال المستقبل بشكل يضمن حق الإنسان في المعيشة في بيئة صحية سليمة ، لذا اجمع رسميًا قادة العالم (ممثلة في ال 193 دولة الأعضاء في الأمم المتحدة) لدى اجتماعهم في قمة الأمم المتحدة في (الفترة 25-27 أيلول/سبتمبر 2015) علي أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي تحمل عنوان "تحويل عالمنا : أجندة عام 2030 للتنمية المستدام ة" وتحوي 17 هدفاً و 169 غاية من خلال استخدام 231 مؤشر من المؤشرات العالميّ التي تعتمدها اللجنة الإحصائيّ علي أن تَستبدل هذه الأجندة الأهداف الإنمائية للألفية (التي تم الاتفاق عليها في سبتمبر 2000) بدءاً من عام 2016 متبنية دعم الحصول على التعليم والصحة، وتعزيز

دور المرأة، وضمان المساواة بين الجنسين، مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، وتوفير مصادر الطاقة الآمنة، وإيجاد فرص عمل، وتأهيل البنية التحتية، وحماية موارد البحار وحسن استخدامها.

وفي ذلك الشأن تعددت الجهود المرتبطة بالمراجعة البيئية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة من جانب المنظمات المهنية والعلمية ومنها منظمة الأنتوساي (المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة) وذلك من خلال مناقشة الموضوع في العديد من مؤتمراته ا منها : المؤتمر التاسع بليما – بيرو عام 1977، المؤتمر الرابع عشر بواشنطن عام 1992، والمؤتمر الخامس عشر بالقاهرة عام 1995، والمؤتمر السادس عشر بمنتو فيديو بأوروجواي نوفمبر 1998، والمؤتمر الثامن عشر بمدينة بودابست بالمجر أكتوبر 2004، والمؤتمر العشرون الذي عقد في جنوب أفريقيا عام 2010؛ و المؤتمر الواحد والعشرون الذي عقد بمدينة بكين بالصين عام 2013. والمؤتمر الثاني والعشرون الذي عقد بمدينة أبو ظبي بالإمارات عام 2016 والذي أكد فيه علي وضع آلية مناسبة للتحقق ومراجعة تنفيذ الأهداف الإنمائية لخطة التنمية الشاملة للأمم المتحدة 2030 .

وتأكيدًا علي هذا الاهتمام أعدت مجموعة عمل الأنتوساي الخاصة بالرقابة البيئية دليلا بهدف توفير إطار سليم لاضطلاع الأجهزة الرقابية العليا بمسئوليات الرقابة البيئية ، ومعيار رقم (5110) بشأن توجيهات بخصوص تنفيذ العمليات الرقابية على النشاطات ذات المنظور البيئي ، ومعيار (5120) بشأن الرقابة البيئية والرقابة النظامية ، ومعيار رقم (5130) التنمية المستدامة ومعيار رقم (5140) حول الكيفية التي يمكن أن تتعاون بها الأجهزة العليا للرقابة في رقابة الاتفاقيات البيئية الدولية.

- **نقطة البحث:**

هذا ولما كانت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تلعب دوراً كبيراً في مجال حماية البيئة عن طريق مساعدة المشرعين والبرلمانيين على مساءلة حكومات بلدانهم بشأن الالتزامات البيئية التي اتخذتها (من خلال مراجعة الاتفاقيات البيئية الدولية) وبشأن التشريعات والبرامج الوطنية التي أبرمتها (من خلال رقابة ومراجعة الالتزامات البيئية التي اعتمدتها حكوماتها) . لذلك كان لزاماً أن يمتد دور الأجهزة الرقابية العليا ليشمل " تقييم مدى التزام حكومات بلدانهم بتنفيذ الأهداف الإنمائية لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة " وتزويد مراكز القرار وصناع السياسات بالتقارير الرقابية المناسبة، خاصة وأن الأجهزة العليا للرقابة تعد الجهات الفاعلة الوحيدة التي لديها استقلالية تامة لتكون قادرة على إعطاء نظرة مستقبلية عميقة حتى بعد انقضاء مدة عمل الحكومة ، ولا يمكن أن تحل أي مؤسسة أخرى محلها بنفس الطريقة بحيث تمكنها من الحصول على المنفعة على المدى الطويل . وستكون مشاركة الأجهزة العليا للرقابة أمراً ملزماً تحديدً ا عند وجود حاجة لاتخاذ قراراً حاسماً – على سبيل المثال– بشأن رفع أسعار المياه، الحد من قطع الأشجار، فرض الضرائب على النفايات أو تقييد استخدام الأسمدة . في ضوء ما تقدم تتمثل **نقطة البحث** في إجراء دراسة تحليلية لأهداف

التنمية المستدامة بشكل يمكن معه الوقوف علي مجموعة الإسهامات التي يمكن للأجهزة العربية العليا للرقابة أن تقدمها في مجال الرقابة علي تنفيذ الأهداف الإنمائية لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة.

- **هدف البحث :**

يهدف البحث بصفة رئيسية إلى إجراء دراسة تحليلية لأهداف التنمية المستدام ة، و الوقوف علي مجموعة الإسهامات التي يمكن للأجهزة العربية العليا للرقابة أن تقدمها في مجال الرقابة علي تنفيذ الأهداف الإنمائية لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة ؛ ويري الباحث أن تحقيق هذا الهدف يتم عن طريق استيفاء الجوانب التالية :

- تحديد ملامح الإطار العام للتنمية المستدامة .
- توصيف الأهداف الإنمائية ال17 لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة .
- بيان الدور المرتقب والمزمع أن تؤديه الأجهزة العربية العليا للرقابة في أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة.
- استعراض تجارب الأجهزة العربية العليا للرقابة المالية والمحاسبة (بصفة عامة) و تجربة الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية (بصفة خاصة) في مجال الرقابة على تنفيذ الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة .

- **أهمية البحث :**

تنبع أهمية البحث من أهمية المشكلة التي تم طرحها مقدماً، حيث يهتم بمنطقة بحثية هامة في حقل الرقابة ألا وهي" **الرقابة علي أهداف التنمية المستدامة** " وترجع أهمية تناول هذه المشكلة إلى **أهمية الدور** الذي تلعبه الأجهزة العربية العليا للرقابة في مجال التنمية البيئة المستدامة "عن طريق مساعدة البرلمانيين والمشرعين على مساءلة حكومة بلدانهم فيما يخص الالتزامات البيئية التي اتخذتها من خلال الاتفاقيات البيئية الدولية ، وكذلك التشريعات والبرامج الوطنية من خلال رقابة ومراجعة الالتزامات البيئية التي اعتمدتها حكوماتها " ، **ويتمثل هذا الدور** في " تقييم مدى التزام حكومات بلدانهم بتنفيذ الأهداف الإنمائية لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة ؛ وتزويد مراكز القرار وصناع السياسات بالتقارير الرقابية المناسبة " .

- **منهج البحث :**

استخدم الباحث في إعداد هذا البحث المنهج الاستقرائي ، بهدف اشتقاق مقدمة عامة بشأن مساهمات الأجهزة العربية العليا للرقابة في أهداف أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، وطبقاً للمنهج الاستنباطي بدأ الباحث بهذه المقدمة العامة وعن طريق الاستدلال المنطقي حاول الباحث اختبار مدى انطباق هذه المقدمة على الجهاز المركزي للمحاسبات .

واعتمد على أسلوب الدراسة المكتبية في الحصول على البيانات وذلك من خلال :

- الإطلاع على الكتب و المراجع العلمية والدوريات والتقارير الصادرة في مجال البحث.
- الاطلاع على نتائج وتوصيات المؤتمرات والدراسات العلمية والمهنية في مجال البحث.
- الدخول على بعض المواقع على الإنترنت مثل : موقع المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، وموقع المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة ..وغيرها من المواقع ذات الصلة .

- **خطة البحث** :

تحقيقاً لهدف البحث المحدد سلفاً ينقسم البحث بخلاف المقدمة والخاتمة إلى:

المبحث الأول : التنمية المستدامة ....بين الإطار العام؛ و الأهداف الإنمائية لأجندة الأمم المتحدة 2030.

المبحث الثاني : الدور المرتقب للأجهزة العربية العليا للرقابة في مجال الرقابة علي تنفيذ الأهداف الإنمائية لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة.

المبحث الأول: التنمية المستدامة ....بين الإطار العام و الأهداف الإنمائية لأجندة الأمم المتحدة 2030.

مقدمة .

تنطوي الحياة المعاصرة على أكثر من دلالة حقوقية وسياسية واجتماعية ، تشكل في وجه من وجوهها فلسفة قوامها أمن الإنسان، وهدفها ضمان الحرية والمساواة والتنمية المستدامة، وأداتها إرساء دولة الحق والقانون. هذا وقد شاع استخدام مفهوم التنمية المستدامة بعد نشر تقرير لجنة الأمم المتحدة للتنمية والبيئة والذي أكد على ضرورة وضع الاعتبارات البيئية في خطط التنمية. ويعني الاستدامة أو التواصل أو استمرار تحقيق حياة أكثر جودة للبشر الآن وللأجيال القادمة ، واستخدام الموارد بمعدل يسمح للطبيعة أن تجدد هذه الموارد ، وتتضافر فيها عناصر بيئة الرفاهية والعدل والصحة والتي يستديم كل عنصر فيها إذا توازنت العناصر الأخرى ، في ضوء ما تقدم يمكن **رسم ملامح الإطار العام للتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية ال17 لأجندة الأمم المتحدة 2030**، من خلال مناقشة العناصر التالية .

أولًا: التنمية المستدامة .... النشأة والتطور . **ثانيًا**: التنمية المستدامة ... الطبيعة والمفهوم .

ثالثًا: خصائص التنمية المستدامة . **رابعًا**: أبعاد التنمية المستدامة .

خامسًا : العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة . **سادسًا** : مؤشرات التنمية المستدامة .

سابعًا : الأهداف الإنمائية ال17 لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة.

أولًا: التنمية المستدامة .... النشأة والتطور:

مر مفهوم التنمية المستدامة بعدة مراحل ؛ يمكن للباحث تلخيصها على النحو التالي[1] :

([1]) يراجع في ذلك :

- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة " الأنتوساي " ، " اتفاقية جوهانسبرج " التي عقدت في جنوب أفريقيا عام 2010 ،المؤتمر العشرون " الأنكوساي "، جنوب أفريقيا ، 2010 .ص44.
- مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة الذي عقد في جنوب أفريقيا عام 2002 بجنوب أفريقيا ، 2002.ص11.
- الأمم المتحدة ، الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة ريو+20 ،" المستقبل الذي نصبو إليه " مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، المنعقد في ريو دي جانيرو ، البرازيل ،2012،ص 2.

- بدايَة لـم يظهر مفهوم التنمية المستدامة في القرن العشرين، بل وجد قبل 600 سنة عندما عانت قارة أوربا من أزمة بيئية بسبب استخدام الاخشاب حتى بلغ حد الذروة التي أدت إلى إزالة الغابات بصورة كاملة تقريبا.
- في عام 1968 عقد مؤتمر لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة " UNESCO" والذي يمثل حدث رائد فى وقته لمناقشة التنمية البيئية المستدامة.
- وفي الفترة من 1970-1980 اكتسب مفهوم التنمية أبعادا اجتماعية وسياسية وثقافية بجانب البعد الإقتصادى ، بشكل يعكس صورة واضحة وايجابية على إدراك ووعي الحكومات والمؤسسات والهيئات و الافراد بالقضايا البيئية والمجتمع ، وتمخضت هذه الفترة عن انعقاد مؤتمر استكهولم في السويد عام 1972 حول " البيئة الانسانية " والذي يعتبر نقطة البداية لبيان دور الحكومات بتبني مفهوم التنمية المستدامة حيث صدر عن المؤتمر اعلان استكهولم للمبادئ البيئية و الأساسية ، فضلًا عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية .
- و خلال الفترة من 1980-1990 اكتسب مفهوم التنمية بعدًا حقوقيًا وديمقراطيًا يتمثل في المشاركة السياسية والشعبية في اتخاذ القرارات التنموية. حيث قدم تقرير الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية عام 1981 - الذي خصص بأكمله حول القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة والصادر تحت عنوان " الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة" - أول تعريف للتنمية المستدامة على إنها السعي الدائم لتطور نوعية الحياة الإنسانية مع الاخذ في الاعتبار قدرات وإمكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة ، وفي عام 1987 قامت الوكالة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) بنشر تقريرها "مستقبلنا المشترك"، حول مفهوم التنمية المستدامة الذي استخدم لأول مرة خلال هذه الفترة من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المعروفة باسم لجنة برونتلاند .
- وفي عام 1992 عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في ريو بالبرازيل ، وتأكد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في وثيقة الأرض التي صدرت في قمة ريودي جانيرو التي تضمنت سبعة وعشرين مبدأ تدعو إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة في توزيع الموارد الطبيعية ضمانا لتواصل عملية التنمية .

- رعد سامي عبد الرزاق التميمي ، "العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي "، عمان: دار دجلة ، 2008، ص50.

- Calvert, Peter & Calvert, Susan, Third edition," Politics and Society in the Developing World ", British Library Cataloguing-in-Publication Data ,2007.pp.404-405

- وفي عام 2002 ، اجتمع 104 من رؤساء الدول في جوهانسبرج في جنوب أفريقيا في مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة تحت أسم " مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة" ، و أكد المجتمعون التزامهم بالتنمية المستدامة .
- وفي عام 2010 كانت اتفاقيات جوهانسبرج 2010 " النظرة المستقبلية للرقابة على عمليات التنمية المستدامة " و دعا اعلان جوهانسبرج وقتئذ مجموعات العمل إلى تعزيز المشاركة الفعالة في وضع أطر لإعداد تقارير الاستدامة للقطاع العام ووضع توجهات للأجهزة الرقابية بشأن كيفية التدقيق على تقارير الاستدامة، وكذلك حث الأجهزة على التأكد من صحة وموثوقية المعلومات المقدمة من قبل الحكومات حول البيئة والتنمية المستدامة، لإبلاغ صناع القرار وتقديم التقارير بكل شفافية .

ثانيًا: التنمية المستدامة ... الطبيعة والمفهوم :

تعددت جهود الباحثين والمنظمات المهنية بشأن مفهوم التنمية المستدامة يذكر الباحث منها ما يلي :

فقد عرفتها لجنة التنمية والبيئة بأنها "ذلك النوع من التنمية الذي يوازن بين احتياجات الأجيال الحالية والأجيال القادمة بعدالة وذلك من خلال تحقيق الأهداف الأساسية لعملية التنمية، وفي نفس الوقت الحد من التأثيرات الضارة من عملية التنمية على البيئة وذلك من خلال تحقق التكامل والتكافل والعدالة الاجتماعية المتعاقبة"[(1)].

كما عرفتها أيضًا بأنها "التنمية التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية للجيل الحاضر دون أن تضر بحقوق الأجيال القادمة في الحصول على حاجاتهم، أي أنها تأخذ الاعتبارات البيئية ضمن حساباتها وعند استخدامها للموارد المتاحة وعلى وجه الخصوص الموارد الطبيعية"[(2)].

أما المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة فقد عرفتها بأنها "عملية إعداد خطط للتنمية تستهدف استثمار الموارد الطبيعية ولكن ليس على حساب الموارد الطبيعية في تدهور نوعيتها، أو قلتها وتحسين مستوى معيشة الناس ورفاهيتهم بل تنمية الموارد للأجيال القادمة ويقع العبء الأكبر على الدولة ومؤسسات المجتمع والفرد في التنمية"[(3)].

في حين عرفها منظمة الأغذية و الزراعة العالمية " فاو " (FAO) بأنها " إدارة قاعدة الموارد وحمايتها وتوجيه عملية التغيير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول "[(4)].

---

(1) عبد العزيز قاسم محارب، " التنمية المستديمة في تحديات الواقع من منظور إسلامي " ، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة) 2011،ص67.

(2) الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أيلول، القاهرة 2004.ص 25.

(3)صباح حسن الزبيدي "خطة مقترحة لتنمية مصادر الطاقة في البيئة العربية في ظل التنمية المستدامة ..." مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد 18 (الجزء الأول) 2007، يمكن الرجوع إلى شبكة المعلومات الدولية موقع (www.safr.gir.com/10).

(4) محمد أمين سلام ، "حوكمة الشركات ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية المستدامة " . القاهرة : دار النهضة العربية ، 2013 .ص122

في حين عرفها (Schmandt et al) بأنها " تعظيم صافي المنافع البشرية على المدى الطويل ويشمل صافي المنافع مكاسب الدخل وخفض مستوي البطالة والفقر فضلا عن تحسين نوعية البيئة والعيش بحياة صحية أفضل "[5] .

بينما عرفها (Kersten et al) بأنها " عملية تحسين الاقتصاد و الاجتماع لتلبية وتقييم المنافع مع المحافظة على الخيارات المستقبلية والموارد الطبيعية والتنوع "[1].

ثالثًا: خصائص التنمية المستدامة :

حدد مؤتمر الأمم المتحدة الذي أنعقد في ريودي جانيرو عام 1992 عن التنمية والبيئة خصائص التنمية المستدامة فيما يلي [2]:

1 – هي تنمية طويلة الأجل؛ تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر المتوفرة ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية .

2 – هي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية الموجودة .

3 – هي تنمية تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من البشر في المقام الأول من الغذاء والمسكن والملبس والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسن نوعية حياتهم المادية والاجتماعية.

4 – هي تنمية تشترط عدم استنزاف الموارد الطبيعية أو تلويثها والحفاظ على المحيط الحيوي للبيئة

5 – هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سياسات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات ، والبدائل التكنولوجيةِ بما يجعلها جميعا تعمل بانسجام داخل المنظومة البيئية ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

رابعًا: أبعاد التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة ظاهرة مركبة تشتمل على أبعاد متعددة، فقد صدر تقرير عن معهد الموارد العالمية يتضمن 20 تعريفا للتنمية المستدامة، اشتمل على مختلف أبعادها، بحيث قسم هذه التعاريف إلى أربعة مجموعات: بيئية و اجتماعية و اقتصادية و تكنولوجية ، وعليه تعد التنمية المستدامة تنمية رباعية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والترشيد للموارد وتتمثل هذه الأبعاد في[3]:

---

[5]Schmandt, Jurgen &Ward C.H&Hastings, Marilu," Sustainable Development Challenge of Transition", First published Cataloging, New York 2000 .p.2.

[1]Kerster et alKersten, & Gar-On Yeh Anthony, " Decision support systems for sustainable development" , Kluwer Academic Publishers, New York. 2002.p.15

[2] د. أيمن فتحي الغباري :" قراءة في اتفاقيات جوهانسبرج 2010 : النظرة المستقبلية للرقابة على عمليات التنمية المستدامة " ، ورقة بحثية ، يونيو 2016 ، ص 5 .

[3] يراجع في ذلك :

1 – البعد البيئي: وهو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية – العمود الفقري للتنمية المستدامة – لسنوات قادمة وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة. وعليه يعني حماية الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية و الموارد المائية.

2– البعد الاجتماعي: و هو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يؤدى من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية والمكملة. وعليه فإنه يعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني، و رفع مستوى الخدمات الصحية و التعليمية خاصة في المناطق الريفية.

3– البعد الاقتصادي : وينبع من أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية. وعليه تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة إجراء تخفيض استهلاك الطاقة، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة و الحد من الفقر.

4 – البعد التكنولوجي: و يعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، و تنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة و الحابسة للحرارة و الضارة بطبقة الأوزون، و يتم البحث عن مصادر الطاقة البديلة كاستخدام الطاقة الشمسية، و كذا استبدال الوقود بالكهربا في عربات النقل.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستدامة مفهوم اجتماعي يظهر حق البيئة ومفهوم بيئي يهتم بالكفاءة البيئية، فتعني التنمية المستدامة ضمان ألا يقل المخزون الكلي للأصول سواء التي من صنع الإنسان أو الأصول الطبيعية التي تتوارثها الأجيال القادمة عما يتمتع به الجيل الحالي، ولذا يجب على المجتمع الحرص في استخدام وتوزيع الموارد النادرة بالإضافة إلى الاهتمام بتوزيع الثروة في الأجيال الحالية بنفس درجة الاهتمام بالرخاء البيئي للأجيال القادمة وبتعبير آخر فإنه للوصول إلى التنمية المستدامة يجب التأكد من كفاية الموارد لاحتياجات الحاضر دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة[1].

خامسًا : العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة :

– محمد صالح الشيخ، " الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة، و وسائل الحماية منها " ، الطبعة الأولي ، مطبعة الشعاع، الإسكندرية، 2002، ص 94.

- د. سليمان مهنا، " التخطيط من أجل التنمية المستدامة"، مجلة العلوم الهندسية ، جامعة دمشق، المجلد 25، العدد الأول، 2009، ص715.

[1] المرجع السابق، ص 712.

تمتاز البيئة والتنمية بعلاقة متلازمة ومترابطة ، وقد أدى عدم الربط بين التنمية والبيئة في ظل غياب الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية والاستثمارية إلى إلحاق العديد من الأضرار المباشرة بالبيئة وخصائصها الطبيعية تمثلت في الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية والكيماويات وغازات الاحتباس الحراري واستخدام تكنولوجيا غير مناسبة بيئياً وزيادة الملوثات بأنواعها، ولذلك أصبحت حماية البيئة وتحسينها قضية تنموية تتخطى أحيانا حدود البيئة المحلية وباتت المحافظة على البيئة إحدى أبعاد التنمية المستدامة، و إذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان فإن التنمية هي سعي الإنسان إلى تطوير ظروفه الطبيعية والحياتية عموماً [2].

هذا وتعتبر المؤشرات البيئية جزء لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة وتكتسب أهمية خاصة في كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث في البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت إيجابية أو سلبية ،كما أنها تقيس مدى تحقيق الأهداف.

هذا ويلاحظ وجود ارتباط قوي بين المؤشرات البيئية ومؤشرات التنمية المستدامة الأخرى مثل النمو السكاني والصحة وغيرها وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيئة وتعتبر ضمن مؤشرات البيئة، فمثلاً يعتبر مؤشر النمو السكاني إحدى المؤشرات القيادية التي تؤدي إلى الضغط على البيئة وتؤدي إلى حدوث تغيرات عليها[1].

هذا وتجدر الإشارة إلي أن التنمية المستدامة تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي: نظام حيوي للموارد ، و نظام اجتماعي، و نظام اقتصادي. ويعني النظام الأول القدرة على التكيّف مع المتغيّرات الإنتاجية البيولوجية للموارد لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة وليس جائرة الاستخدام. أما النظام الاجتماعي فيعني توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع. وأخيراً النظام الاقتصادي و يعني القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة التي تهدف إلى: التحسن المستمر في نوعية الحياة، والقضاء على الفقر المدقع داخل المجتمع، والمشاركة العادلة في تحقيق مكاسب للجميع، و تحسين إنتاجية الفقراء، وتبنّي أنماط إنتاجية واستهلاكية مستحدثة، والانضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية للمجتمع .

و تهدف الدولة من عملية التنمية المستدامة إلي الإقلال من الفقر و ضمان التعليم و توفير الخدمات الصحية و إشباع الحاجات الأساسية للأفراد بشكل مستمر و متواصل، أي أن الأجيال المقبلة ستكون لها نفس القدرة على التطور كالجيل الماضي [2].

سادسًا: مؤشرات التنمية المستدامة:

---

[2] علي نصر محمد التويتي . الرقابة البيئية، مجلة الرقابة المالية، المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية، يونيو 2008 ، ص12-13

[1] د. عبد العزيز قاسم محارب ، مرجع سابق، ص 152-153

[2] كمال السيد، "جنون العولمة ، اتجاهات جديدة في الفكر الإنمائي"، مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الرباط، ،العدد 22، 2000، ص 7.

يمكننا تحديد العديد من المؤشرات أهمها[3]:

- **التمكين:** وذلك بتوسيع قدرات المواطنين وخياراتهم عن طريق تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم ، وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وضمان حرية العمل النقابي واستقلالية المجتمع المدني.
- **التعاون:** وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج كمصدر أساسي ل لإشباع الذاتي الفردي، حيث التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري.
- **العدالة في التوزيع**: وتشمل الإمكانات والفرص – وليس فقط الدخل – كحق الجميع في الحصول على التعليم.
- **الاستدامة:** وتتضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة، وحقها في العيش الكريم.
- **الأمان الشخصي:** و يتضمن الحق في الحياة بعيدا عن أية تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير.

سابعًا : الأهداف الإنمائية ال17 لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة.

اجمع رسميًا قادة العالم (ممثلة في ال 193 دولة الأعضاء في الأمم المتحدة) لدى اجتماعهم في قمة الأمم المتحدة في الفترة (25-27 أيلول/سبتمبر 2015) علي أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي تحمل عنوان "تحويل عالمنا: أجندة عام 2030 للتنمية المستدامة" و تحوي 17 هدفاً و169 غاية من خلال استخدام مؤشر 231 من المؤشرات العالمية التي تعتمدها اللجنة الإحصائية علي أن تَستبدل هذه الأجندة الأهداف الإنمائية ال8 للألفية (التي تم الاتفاق عليها في سبتمبر 2000) ويبدأ رسميا نفاذها اعتبارًا من 1كانون الثاني/يناير 2016 وستعمل البلدان خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة – واضعة نصب أعينها هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالميا على الجميع – على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وضمان المساواة بين الجنسين ومعالجة تغير المناخ، و دعم الحصول على التعليم والصحة، وتعزيز دور المرأة، و مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، وتوفير مصادر الطاقة الآمنة، وإيجاد فرص عمل، وتأهيل البنية التحتية، و حماية موارد البحار وحسن استخدامها . مع كفالة اشتمال الجميع بتلك الجهود ، **وفي ضوء ما تقدم يمكن توصيف الأهداف الإنمائية ال17 لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة** علي النحو التالي :

---

[3] عمراني كربوسة ، " الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر "، نقلا عن موقع: http://www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.تاريخ الدخول علي الموقع 2017/5/1.

تتمثل الأهداف الإنمائية ال17 لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة في الأتي[1]:

الهدف 1 – القضاء على الفقر بجميع أشكاله .

الهدف 2 – القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي المستدام.

الهدف 3 – ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية.

الهدف 4 – ضمان التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

الهدف 5 – تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للنساء.

الهدف 6 – ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.

الهدف 7 – ضمان الحصول على الطاقة الحديثة بتكلفة ميسرة .

الهدف 8 – تعزيز النمو الاقتصادي والمستدام، وتوفير العمل اللائق .

الهدف 9 – إقامة بنية أساسية وتحفيز التصنيع والابتكار للجميع.

---

[1] يراجع في ذلك علي سبيل المثال :

- الأمم المتحدة،"أهداف التنمية المستدامة:17هدفًا لتحويل عالمنا،أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة2030"، موقع التنمية المستدامة علي شبكة الإنترنت http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/، تاريخ الدخول علي الموقع2017/5/4.
- SEKEM ، "القضاء علي الفقر: الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة: الأولوية للإنسان "، مارس 2017، الموقع علي شبكة الإنترنت http://www.sekem.com/ar ، تاريخ الدخول 2017/5/6.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، " نحو عمل جماعي لتحقيق هدف التعليم بحلول 2030 في المنطقة العربية" الاجتماع الإقليمي الأول بشأن جدول أعمال التعليم 2030، اليونسكو، الموقع علي شبكة الإنترنت http://ar.unesco.org/news/ljtm-lqlymy- تاريخ الدخول 2017/5/6
- شبكة المعرفة الدولية ،" المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة (2030) على جدول أعمال الإسكوا وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة "، ديسمبر2016 . تاريخ الدخول علي الموقع علي شبكة الإنترنت2017/5/6 http://iknowpolitics.org/ar/news/partner-news

الهدف 10 – الحد من التباين داخل البلدان وفيما بينها.

الهدف11 – جعْل المدن والمستوطنات شاملة وآمنة ومستدامة.

الهدف 12 - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

الهدف 13 – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره .

الهدف 14 – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية .

الهدف 15 – حماية النظم الإيكولوجية البرّية ،وإدارة الغابات ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

الهدف 16 – تشجيع إقامة مجتمعات مسالمة وإتاحة لجوء الجميع إلى القضاء، وبناء مؤسسات خاضعة للمساءلة لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف 17 – تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ويمكن استعراض الأهداف الإنمائية ال17 لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (1)

الأهداف الإنمائية ال17 لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة ، وبعض مؤشراتها ، وغاياتها(Î).

الهدف الإنمائي للتنمية المستدامة 2030		توصيف الهدف الإنمائي	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	غايات الهدف
الهدف " 1"	القضاء علي الفقر	خفّضت معدلات الفقر المدقع إلى النصف منذ عام 1990. ومن مظاهره :الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية.	. ما زال يعيش 1.2 بليون شخص في فقر مدقع. يعيش واحد من كل خمسة أشخاص في المناطق النامية على أقل من 1.25 دولار يوميا.	(القضاء على الفقر، خفض نسبة من يعانون الفقر، استحداث تدابير حماية اجتماعية ، ضمان تمتّع الجميع بالحاجات الأساسية ، بناء قدرة الفقراء على مواجهة الكوارث، وضع أطر سليمة سياسية مراعية لمصالح الفقراء لتسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر بحلول عام 2030) .
الهدف "2"	القضاء علي الجوع وتوفير الأمن الغذائي	تتعرض التربة والمياه العذبة والغابات والتنوع البيولوجي للتدهور السريع. ويشكل تغير المناخ ضغطا إضافيا على الموارد ، مما يزيد من مخاطر الفيضانات و الجفاف، ولم يعد الريفيين قادرين على تغطية نفقاتهم مما يجبرهم على الهجرة إلى المدن بحثا عن الفرص.	.توجد نسبة 13.5 % من السكان يعانون من نقص التغذية ، يحضر 66 مليون طفل من سن المرحلة الابتدائية الدراسة وهم جوعي في شتى أرجاء العالم النامي، منهم 23 مليون طفل في أفريقيا	(القضاء على الجوع ، وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية ، مضاعفة الإنتاجية الزراعية ، ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدام، الحفاظ على التنوع الجيني للبذور ، زيادة الاستثمار، اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها) .

( ) الجدول من إعداد الباحث وفقًا للبيانات المنشور ة علي موقع التنمية المستدامة علي شبكة الإنترنت
/http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar

الهدف الإنمائي للتنمية المستدامة 2030		توصيف الهدف الإنمائي	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	غايات الهدف
الهدف "3"	تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية	يعد ضمان الحياة الصحية للجميع عنصر لا بد منه في التنمية المستدامة. وقد اتخذت خطوات جادة صوب زيادة العمر المتوقع وخفض حالات الإصابة ببعض الأمراض العامة المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات. وتحقق تقدم جوهري في زيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، ومع ذلك هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للقضاء كلياً على مجموعة واسعة من الأمراض ومعالجة الكثير من شتى المسائل الصحية المتوطنة والناشئة.	. رغمًا عن انخفاض عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم من 12.7 مليون في 1990 إلى 6.3 مليون في 2013 ، الإ أن هذه النسبة متزايدة في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا حيث يموت أربعة من كل خمسة أطفال قبل سن الخامسة. . انخفضت وفيات الأمهات بنسبة 45 % منذ عام 1990.	.خفض النسبة العالمية للوفيات النفسية ، وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة ، وضع نهاية للأوبئة ، تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية، ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، تحقيق التغطية الصحية الشاملة، الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة، تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ ، دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية، زيادة التمويل في قطاع الصحة وتعزيز قدرة البلدان في مجال الإنذار المبكر وإدارة المخاطر بحلول عام.2030.
الهدف "4"	ضمان التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلّم	يشكل الحصول على تعليم جيد الأساس الذي ترتكز عليه تحقيق التنمية المستدامة. وقد أُحرز تقدم صوب زيادة إمكانية الحصول على التعليم بكل مراحله، وزيادة معدلات الالتحاق بالدراسة خاصة النساء والفتيات.وقد تحسنت مهارات القراءة والكتابة، إلا أن ثمة حاجة إلى مزيد من الجهود لتحقيق قفزات في إنجاز الأهداف العالمية للتعليم	. بلغ عدد المسجلين في التعليم الابتدائي 90 ٪ في الدول النامية ولكن تبقى 58 مليون طفل خارج المدارس وأكثر من نصف الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويعيش 50 % منهم في المناطق التي تعاني من النزاعات	. ضمان أن يتمتّع الجميع بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني جيّ د و أن تتاح فرص الحصول على نوعية جيدة من الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي ، وزيادة نسبة عدد الشباب والكبار الملمين بالقراءة والكتابة والمعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة ، و القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم ، و زيادة المنح المدرسية و المعلمين المؤهلين و المرافق التعليمية وتهيئة بيئة تعليمية خالية من العنف بحلول عام 2030.
الهدف "5"	تحقيق المساواة بين الجنسين	رغم أن العالم قد أحرز تقدما في المساواة بين الجنسين بموجب الأهداف الإنمائية للألفية ، لكن لا تزال النساء والفتيات يعانين من التمييز والعنف .	. في جنوب آسيا لم يلتحق عام 1990 بالتعليم الابتدائي سوى 74 فتاة من بين كل 100 ولد. وفي عام 2012 تحقق	. القضاء على أشكال التمييز و العنف ضد جميع النساء والفتيات و الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي و جميع الممارسات الضارة من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر .

الهدف الإنمائي للتنمية المستدامة 2030		توصيف الهدف الإنمائي	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	غايات الهدف
	والتمكين للنساء.	فالمساواة بين الجنسين ليس حقا أساسيا من حقوق الإنسان فحس ب ولكن ها أيضا أساس ضروري لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العا لم. كما أن التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم، والرعاية والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية سيكون بمثابة وقود للاقتصاديات المستدامة .	تكافؤ في معدلات الالتحاق بين البنات والبنين. و في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وغرب آسيا، لا تزال الفتيات يواجهن حواجز تعوق التحاقهن بالتعليم الابتدائي والثانوي. . تحصل النساء الآن في 46 بلدا على نسبة تزيد على 30 % من مقاعد البرلمانات الوطنية، على الأقل في مجلس واحد من مجلسيْ البرلمان.	. وضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية . . ضمان ا لمشاركة الكاملة للمرأة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة، وصنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة ، و حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . . اعتماد سياسات وتشريعات قابلة للتطبيق ، وتفعيل التشريعات الحالية و التي تدعم المساواة بين الجنسين .

الهدف الإنمائي للتنمية المستدامة 2030		توصيف الهدف الإنمائي	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	غايات الهدف
الهدف "6"	ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع	إن توافر مياه نقية يسهل للجميع الحصول عليها هو جزء أساسي من عالمنا. وتوجد مياه عذبة كافية لذلك. ونظرًا لضعف البنية التحتية يموت سنويًا ملايين من البشر، معظمهم أطفال من جراء أمراض لقصور إمدادات المياه والصرف الصحي ، وتؤثر سوء نوعية المياه وقصور الصرف الصحي سلباً على الأمن الغذائي و سبل المعيشة للأسر الفقيرة. ويعاني أشد بلدان العالم فقراً من الجفاف، و الجوع وسوء التغذية. وبحلول سنة 2050 من المرجح أن يعيش شخص واحد على الأقل من كل أربعة أشخاص في بلد يعاني من نقص مزمن أو متكرر في المياه العذبة.	.حصل نحو 1.7 بليون شخص على مياه شرب مأمونة منذ سنة 1990. و مازال 884 مليون شخص في العالم لا يحصلون على مياه شرب مأمونة . و يفتقر نحو 2.6 بليون شخص إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية. .يموت كل يوم 5000 طفل نتيجة لأمراض مرتبطة بالمياه والصرف الصحي يمكن الوقاية منها .وتعد الفيضانات مسئولة عن 15 % من الوفيات المرتبطة بالكوارث الطبيعية. . الطاقة المائية تمثل 19 % من مجموع إنتاج الكهرباء في العالم. و يُستخدم في أغراض الري نحو 70 % من المياه المتاحة.	. تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه شرب مأمونة و ميسورة التكلفة ، و على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ، و منح اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030. . تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء المواد الكيميائية الخطرة ، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة على الصعيد العالمي. . زيادة كفاءة استخدام المياه وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام ، والحد من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030. .تعزيز نطاق التعاون الدولي ، ودعم بناء قدرات البلدان النامية و مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي بحلول عام 2030.
الهدف "7"	ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة	إمكانية حصول الجميع على الطاقة أمر جوهري من أجل فرص العمل أو الأمن أو تغير المناخ أو إنتاج الأغذية أو زيادة الدخل. و يلزم طاقة مستدامة من أجل تعزيز الاقتصاديات، وحماية النظم الإيكولوجية، ويتولى الأمين العام للأمم المتحدة قيادة مبادرة طاقة	. لا يزال واحد من كل 5 أشخاص يفتقر إلى الحصول على الكهرباء الحديثة، و يعتمد نحو 3 بليون شخص على الخشب أو الفحم أو نفايات	. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة بحلول عام 2030. .تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية ، و مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة

الهدف الإنمائي للتنمية المستدامة 2030		توصيف الهدف الإنمائي	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	غايات الهدف
	الحديثة والمستدامة بتكلفة ميسورة.	مستدامة للجميع لضمان حصول الجميع على خدمات طاقة حديثة، وتحسين كفاء تها ، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة	الحيوانات للطهي والتدفئة. . الإمداد بالطاقة واستخدامها المساهم المهيمن في تغير المناخ، بحيث تمثل حوالي 60 % من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية.	استخدام الطاقة بحلول عام 2030. . توسيع نطاق البنية التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا لتقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة في البلدان النامية " أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية " بحلول عام 2030.
الهدف "8"	تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام	لا يزال نحو 2/1 سكان العالم يعيشون بنحو 2دولار. فللالتحاق بوظيفة لا يضمن الفرار من الفقر. وهذا يقتضي التفكير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية إزاء القضاء على الفقر.وسوف يقتضي النمو الاقتصادي المستدام أن تعمل المجتمعات على تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل جيد لكل من هم في سن العمل من السكان دون الإضرار بالبيئة.	. زادت البطالة في العالم من 170 مليون عاطل عام 2007 إلى نحو 202 مليون عاطل عام 2012، منهم 75 مليون شابات والشباب. . يعيش نحو 900 مليون عامل (عامل 1 من بين كل 3 عمال) دون مستوى حد الفقر وهو 2دولار يوميا، ويمكن القضاء على الفقر بفرصة عمل دائم بأجر جيد. الحاجة إلى 470 مليون فرصة عمل عالميا لصالح الداخلين حديثا إلى سوق العمل في الفترة بين عامي 2016 و 2030.	.الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 %علي الأقل سنويا في أقل البلدان نموا. . دعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق ، و إضفاء الرسمية على المشاريع متناه ية الصغر والصغيرة والمتوسطة . . تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج حتى عام 2030. .القضاء على السخرة والرق والاتجار بالبشر وإنهاء عمل الأطفال بحلول عام 2025. . تفعيل إستراتيجية عالمية لتشغيل الشباب تنفيذًا لميثاق م نظمة العمل الدولية لتوفير فرص العمل بحلول 2020.

الهدف الإنمائي للتنمية المستدامة 2030		توصيف الهدف الإنمائي	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	غايات الهدف
الهدف "9"	إقامة بنية أساسية وتحفيز التصنيع الشامل و الابتكار للجميع،	يعد الاستثمار في البنية الأساسية كالنقل، والري، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصر حيوي من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والتمكين للمجتمعات في كثير من البلدان. فللفمو في الإنتاجية والدخل وتحسين النتائج الصحية والتعليمية يقتضيان الاستثمار في البنية الأساسية التي ستساعد المدن على التكيف بقدر أكبر مع تغير المناخ.		. إقامة بنية تحتية جيدة ومستدامة وتطويرها مع سهولة وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي .و تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام والبحث العلمي و القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، و خاصة النامية و زيادة فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات و الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2030.
الهدف "10"	الحد من التباين داخل البلدان وفيما بينها.	. رغم احتمال حدوث خفض في التباين في الدخل بين البلدان، لكن مازال التباين آخذ في الارتفاع. ويعد النمو الاقتصادي غير كاف لخفض حدة الفقر إذا كان غير شامل للجميع،ولا يتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية ، وسعيا إلى خفض التباين تم التوصية بإتباع سياسات شاملة من حيث المبدأ، على أن تولي الاهتمام في الوقت ذاته باحتياجات الفئات السكانية المستضعفة.	. الأطفال في البلدان النامية في أدنى شريحة من شرائح الثروة الخمسة لا يزال يزيد احتمال وفاتهم قبل بلوغ الخامسة من العمر ثلاث مرات عن الأطفال في أغنى شريحة . رغم هبوط وفيات الأمهات بمعظم البلدان النامية، يزيد احتمال وفاتهن في الريف أثناء الولادة ثلاث مرات عن اللاتي يعشن في الحضر . .حدثت زيادة في متوسط تباين الدخل بنسبة 11 % بالبلدان النامية بين عامي 1990و 2010.	. تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى من 40% من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030. . تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع ، و ضمان تكافؤ الفرص والحد من انعدام المساواة بإزالة القوانين التمييزية، وتعزيز الملائم منها في هذا الصدد. . اعتماد سياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة . .ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية لتحقيق الفعالية والمصداقية .

الهدف الإنمائي للتنمية المستدامة 2030		توصيف الهدف الإنمائي	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	غايات الهدف
الهدف "11"	جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	تعد المدن هي مراكز الأفكار والتجارة والثقافة والعلم والإنتاجية والتنمية ، ولكن ثمة تحديات كثيرة تقف في طريق صيانتها : الاكتظاظ ، وعدم توافر أموال لتقديم الخدمات الأساسية، ونقص الإسكان اللائق، وتدهور البنية التحتية. ويمكن التغلب عليها باستخدام الموارد ومع تخفيضها للتلوث والفقر. بما يضمن مدن يتاح فيها الحصول على الخدمات الأساسية والطاقة والإسكان والنقل للجميع.	. يعيش نصف البشرية ـ 3.5 بلايين شخص ـ في مدن الآن . و بحلول سنة 2030 سيعيش ما يقرب من 60 % من سكان العالم في مناطق حضرية . وسيحدث نحو 95 % من التوسع الحضري في العقود المقبلة في العالم النامي. .تشغل مدن العالم نحو نسبة 2 % من مساحة الأرض ولكنها مسئولة عن نسبة تتراوح من 60 إلى 80 في % من استهلاك الطاقة وعن 75 % من انبعاثات الكربون.	. ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030. . زيادة نسبة عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخطط متكاملة وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على مواجهة الكوارث، و إدارة مخاطر الكوارث على جميع المستويات بحلول عام 2030. . دعم أقل البلدان نموا، بتوفير المساعدة المالية والتقنية في إقامة المباني المستدامة .
الهدف "12"	ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.	يساعد تطبيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على إنجاز خطط التنمية وخفض التكاليف ، وخفض حدة الفقر.من خلال ''إنتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل''، و بخفض استعمال الموارد وتقليل تدهورها وما ينشأ عنها من تلوث، مع زيادة جودة الحياة. بدءا من المنتج وحتى المستهلك الأخير. وتشمل إشراك المستهلكين من خلال التوعية بأنماط الاستهلاك والحياة المستدامة .	. نحو 3/1 جميع الأغذية المنتجة سنويًا تؤول إلى التعفن بسبب سوء النقل وعدم سلامة عمليات الحصاد. .استعمال المصابيح الموفرة للطاقة سيوفر 120 بليون دولار سنويا. . وصول عدد السكان في العالم 9.6 بليون نسمة عام 2050، يتطلب 3 أمثال ما يحتاجه كوكب الأرض من موارد طبيعية لضمان أنماط الحياة الراهنة.	. تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية بحلول عام 2030 ، وتخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية بمقدار النصف و تحقيق الإدارة السليمة بيئيً ا للمواد الكيميائية والنفايات ، وترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، ، و دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة.

الهدف الإنمائي للتنمية المستدامة 2030		توصيف الهدف الإنمائي	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	غايات الهدف
الهدف "13"	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره	في ضوء ما يحدثه تغير المناخ من تأثيرات في التنمية الاقتصادية، والموارد الطبيعية، وحالة الفقر، أصبحت معالجته تشكل عنصرا معقدا في إطار إنجاز التنمية المستدامة. وسوف يضمن التوصل إلى حلول لتغير المناخ بصورة غير مكلفة عدم تعثر التقدم المحرز على مدار العقود السابقة بسبب تلك الظاهرة، وتمتع اقتصاديات البلدان بالصحة والقدرة على التكيف.	شهد محصول الذرة والقمح هبوط شديد على الصعيد العالمي بمقدار 40 مليون طن سنويا في الفترة (2002/1981) وارتفع متوسط مستوى سطح البحر عالميا بنحو 19 سنتيمتر وانكمش مسطح البحر الجليدي بالقارة القطبية بفقدان مسطح جليدي مساحته 1.07 مليون كم مربع كل عقد لاحترار المناخ.	تعزيز المرونة والقدرة على الصمود والتكيف في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان .و إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والتخطيط على الصعيد الوطني ، وتنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنويا بحلول عام 2020 في سياق إجراءات التخفيف المجدية .و تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية.
الهدف "14"	استخدام و حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	إن محيطات العالم ـ درجة حرارتها والكيمياء الخاصة بها وتياراتها والحياة فيها ـ تقف وراء النظم العالمية التي تجعل كوكب الأرض صالحاً للسكنى بالنسبة للبشرية. لكمياه أمطارنا ومياه الشرب والطقس والمناخ وقدر كبير من الغذاء..التي توفرها البحار. وتمثل إدارة هذا المورد العالمي الجوهري بعناية سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام	. تغطي المحيطات 3/1 من سطح الأرض، وتحتوي على 97 % من المياه الموجودة على سطح الأرض، وتمثل 99 % من حيز العيش على الكوكب ، وتُعتبر نسبة 40 % مرها 'متضررة بشدة' من الأنشطة البشرية . ويعتمد نحو 2.6 بليون شخص على المحيطات كمصدر رئيسي للبروتين ، كما يعتمد نحو 3 بلايين شخص على التنوع البيولوجي البحري والساحلي .	. منع التلوث البحري بجميع أنواعه ' وإدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، و تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني ، و حفظ 10 % من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي وتعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما، زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحري وذلك بحلول عام 2030.

الهدف الإنمائي للتنمية المستدامة 2030		توصيف الهدف الإنمائي	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	غايات الهدف
الهدف "15"	استخدام النظم إيكولوجية ومكافحة التصحر، والتنوع البيولوجي علي نحو مستدام	تغطي الغابات مساحة 30 % من مسطح الأرض، و توفر الأمن الغذائي والمأوى، وهي عنصر هام لمكافحة تغير المناخ، وحماية التنوع الإيكولوجي ويُفقد سنويا 13 مليون هكتار من الغابات، كما أدي التدهور في الأراضي الجافة إلى تصحر 3.6 بليون هكتار. ويشكلا إزالة الغابات والتصحر الناشئين عن البشر وتغير المناخ تحديين رئيسيين أمام التنمية المستدامة.	يعتمد عالميًا نحو 1.6 بليون شخص على الغابات و 2.6 بليون على الزراعة في الحصول علي مصدر رزقهم كما يتأثر مباشرة 74 % من الفقراء بتدهور الأراضي، وتعرض للانقراض نسبة 8% من السلالات الحيوانية المعروفة، البالغ عددها 300 8 سلالة.	. تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات ومكافحة التصحر وترميم الأراضي والتربة المتدهورة واتخاذ إجراءات عاجلة للحد من تدهور الموائل الطبيعية و فقدان التنوع البيولوجي، وقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية ومنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية .
الهدف "16"	إقامة مجتمعات ومؤسسات خاضعة للمساءلة	أكد مؤتمر ريو+20 عام 2012، علي أهمية إدراج السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان في إطار التنمية تحقيقًا للأ هداف الإنمائية للألفية لتشجيع وجود مجتمعات سلمية شاملة للجميع تحقيقا للتنمية المستدامة .		إنهاء إساءة المعاملة والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال، وتعزيز سيادة القانون وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع للعدالة ، والحد من التدفقات غير المشروعة للأموال وتعزيز استرداد الأصول المسروقة ، والحد من الفساد والرشوة ، وإنشاء مؤسسات خاضعة للمساءلة ، وحماية الحريات ، وتعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030

الهدف الإنمائي للتنمية المستدامة 2030		توصيف الهدف الإنمائي	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	غايات الهدف
الهدف "17"	تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة	يتطلب جدول تنمية مستدامة ناج ح شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني تُبنى على قيم ورؤية وأهداف مشتركة تضع الناس في القلب من هذه الجهود على كافة الأصعدة ل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وينبغي تقوية الرقابة الوطنية مثال الأجهزة العليا للرقابة والمهام الرقابية للسلطة التشريعية.	بلغت المساعدة الإنمائية 134.8 بليون دولار عام 2013، تضاعف مستخدمي الإنترنت في أفريقيا في ال 4 السنوات الماضية. 30%من شباب العالم يستخدمها منذ 5 سنوات. و لا يستخدمها 4 بلايين شخص 90 % منهم عالم نامي.	تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، لجمع المعارف والتكنولوجيا وتقاسمها، و الشراكات العامة وبين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني و تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي و الدعم الدولي لبناء القدرات في البلدان النامية والتعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب بشأن التكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، خاصة النامية .

( ) الجدول من إعداد الباحث وفقًا للبيانات المنشور ة علي موقع التنمية المستدامة علي شبكة الإنترنت
http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/

استنتاجات المبحث الأول

تقتضي التنمية المستدامة وضع الاعتبارات البيئية في خطط التنمية ، وتعني استمرار تحقيق حياة أكثر جودة للبشر الآن وللأجيال القادمة ، واستخدام الموارد بمعدل يسمح للطبيعة أن تجدد هذه الموارد .فهي تنمية طويلة الأجل تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر المتوفرة وتخطيطها لأطول فترة زمنية مستقبلية ، تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية الموجودة، تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول، تشترط عدم استنزاف الموارد الطبيعية أو تلويثها والحفاظ على المحيط الحيوي للبيئة ، و تقوم على التنسيق بين سياسات استخدام الموارد ، واتجاهات الاستثمارات ، وا لبدائل التكنولوجيةِ بما يجعلها جميعا تعمل بانسجام داخل المنظومة البيئية وبشكل جعلها تمتاز بعلاقة متلازمة ومترابطة مع البيئة لتصبح حماية البيئة وتحسينها قضية تنموية، وتصبح المحافظة على البيئة إحدى أبعاد التنمية المستدامة. وهى بذلك تشتمل على أبعاد متعددة اقتصادية و اجتماعية و بيئية و تكنولوجية ، أي تنمية رباعية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والترشيد للموارد . لما كانت التنمية المستدامة ضرورة حتمية يفرضها الواقع لما فيها من دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مفهوم واحد ، و استخدام أمثل للموارد الاقتصادية، وتخفيض التلوث البيئي وتقليل الفاقد، وتوفير الموارد اللازمة لأجيال المستقبل بشكل يضمن حق الإنسان في المعيشة في بيئة صحية سليمة ، لذا اجمع رسميًا قادة العالم (ممثلة في ال193 دولة الأعضاء في الأمم المتحدة) في قمة الأمم المتحدة في الفترة (25-27 سبتمبر 2015) علي أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي تحمل عنوان "تحويل عالمنا: أجندة عام 2030 للتنمية المستدامة" و تحوي 17 هدفاً و169 ويبدأ رسميا نفاذها اعتبارًا من يناير 2016 وستعمل البلدان خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة – واضعة نصب أعينها هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالميا على الجميع – على القضاء على الفقر و المساواة بين الجنسين ومعالجة تغير المناخ، و دعم التعليم والصحة، و وتوفير مصادر الطاقة الآمنة، وإيجاد فرص عمل، وتأهيل البنية التحتية، و حماية موارد البحار.

وتمثلت تلك الأهداف الإنمائية ال17 لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنميةِ المستدامة في :

1 – القضاء على الفقر الهدف. 2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي.

3 – ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية. 4 – ضمان التعليم الجيد وتعزيز فرصه.

5 – تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للنساء. 6 – توافر المياه وخدمات الصرف الصحي.

7 – الحصول على الطاقة الحديثة بتكلفة ميسرة. 8– تعزيز النمو الاقتصادي والمستدام، العمل اللائق

9 – إقامة بنية أساسية وتحفيز التصنيع والابتكار. 10- الحد من التباين داخل البلدان وفيما بينها.

11- جعْل المدن شاملة وآمنة ومستدامة. 12- ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ . 14 – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية .

15- إدارة الغابات والحفاظ على التنوع البيولوجي 16- بناء مؤسسات مسالمة وخاضعة للمساءلة.

17- تنشيط الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

هذا ولما كانت الأ رابوساي وأجهزتها العليا للرقابة تلعب دوراً مركزياً في تعزيز الإدارة الرشيدة والمساءلة، الأمر الذي بات معه لزامًا إعادة النظر في قيام الأجهزة العربية العليا للرقابة الأعضاء بالمنظمة بدورها عند مراجعة العمليات الحكومية والموضوعات الخاصة بالقضايا المحددة التي تؤثر على البيئة (مثل : ظاهرة تغير المناخ، الاحتباس الحراري ، ونفاذ طبقة الأوزون، والأمطار الحمضية ، وانحسار طبقة الجليد) وسيتيح ذلك الاستفادة الكاملة من نقاط القوة في الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء وسيكون بمثابة النهج البناء لتغيير الواقع الذي يمنع التنمية وذلك من خلال الدور المرتقب والمزمع – أن تؤديه الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالمنظمة العربية – في مجال الرقابة علي تنفيذ الأهداف الإنمائية لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة ؛ وهو موضوع المبحث الثاني والأخير.

المبحث الثاني : الدور المرتقب للأجهزة العربية العليا للرقابة في مجال الرقابة علي تنفيذ الأهداف الإنمائية لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة.

مقدمة :

اجتمع قادة العالم في الدورة السبعين للأمم المتحدة في نيويورك بالولايات المتحدة الأمر يكية خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥، وتم خلالها إرساء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتي تتضمن ١٧ هدفاً و١٦٩ غاية مرتبطة بها، وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة الاقتصاد ية والاجتماع ية وال بيئية للتنمية المستدامة، وقد راعت تلك الخطة اختلاف الواقع الذي يعيشه كل بلد و اختلاف قدرات البلدان ومستويات تنميتها ، مع احترام السياسات والأولويات الوطنية. وتسعى خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة بأهدافها إلى توفير خطة عمل طموحة بعيدة الأمد للشعوب و للسلام والرخاء بالنسبة لجميع الدول وتقوم رؤيتها على إحداث التحول حيث أطلق عليها "تحو يل عالمنا: خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠"، وتعتمد على تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة .

هذا وتلعب الإنتوساي ومجموعاتها الإقليمية – بما فيها الأ رابوساي – وأجهزتها العليا للرقابة دوراً مركزياً في تعزيز الإدارة الرشيدة والمساءلة، خاصة و أن عدم وجود نظام فعال لنظام المالية العامة يجعل فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة عرضه للخطر، وتقدم أهداف التنمية المستدامة فرصة لإعادة النظر في قيام الأجهزة العليا للرقابة بدورها عند مراجعة العمليات الحكومية والموضوعات الخاصة بالقضايا المحددة التي تؤثر على البيئة مثل: تغير المناخ، والاحتباس الحراري ، ونفاذ طبقة الأوزون، والأمطار الحمضية ، وانحسار طبقة الجليد) وسيتيح ذلك الاستفادة الكاملة من نقاط القوة في الأجهزة العربية العليا للرقابة وسيكون بمثابة النهج البناء لتغيير الواقع الذي يمنع التنمية. في ضوء ما تقدم يمكن توصيف **الدور المرتقب والمزمع أن تؤديه الأجهزة العربية العليا للرقابة الأعضاء بالمنظمة في مجال الرقابة على الأهداف الإنمائية لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة** من خلال مناقشة ما يلي :

أولًا: التحديات التي تواجه الأجهزة العربية العليا للرقابة الأعضاء بالمنظمة عند الرقابة على التنمية المستدامة

ثانيًا: خارطة طريق الأجهزة العربية العليا للرقابة الأعضاء بالمنظمة نحو الرقابة علي أهدا ف أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة .

ثالثًا : تجارب الأجهزة العربية العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال الرقابة علي أهداف التنمية المستدامة .

رابعًا: تجربة الجهاز المركزي للمحاسبات في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة .

أولًا : التحديات التي تواجه الأجهزة العربية العليا للرقابة الأعضاء بالمنظمة عند الرقابة على التنمية المستدامة .

تواجه الأجهزة العليا للرقابة بالوطن العربي في مجال الرقابة علي أهداف التنمية المستدامة بمجموعة من التحديات منها[1]:

التحدي الأول :

- حيث أن المسئولية الرئيسية تقع على عاتق الحكومات لمتابعة ومراجعة التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أجندة ٢٠٣٠، فإن **التحدي الأول** الذي تواجهه الأجهزة العليا للرقابة يتمثل في **مدى قيام** الحكومات بوضع أنظمة قوية وموثوق بها لمتابعة تنفيذ تلك الأهداف وما يتبعها من فعالية نظم المراجعة وآلية إعداد التقارير التي ترتكز عليها الأجهزة العليا للرقابة.

ويتحقق نجاح الأجهزة العليا للرقابة في مواجهة هذا التحدي ، عندما تكو ن لها – بحسب ولايتها التشريعية–**إمكانية** إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية وضع أنظمة الرصد والتقرير وتحفيزهم على تقديم أفكار تسهم في تلك العملية ،كما أن مستوى **الاستقلالية** الذي تتمتع به الأجهزة العليا للرقابة هو أمر ضروري لتنفيذ عملية المراجعة وكذلك لما له من شأن في تعزيز مصداقية تقاريرها ، وهنا يجب الأخذ في الاعتبار مستوى **قدرات** وتطور الأجهزة من مكان إلى آخر داخل الوطن العربي .

وتجدر الإشارة إلي أنه على مستوى الدول العربية ، فإن الحكومات **تكافح** لوضع نظم متابعة قوية وموثوق بها نتيجة الصعوبة البالغة في جمع البيانات، خاصة و أن الأجهزة الإحصائية لاينتج عنها دائماً بيانات موثوق بها، فضلًا عن عدم استغلال إمكانيات التكنولوجيا الحديثة وإشراك أصحاب المصلحة الخارجيين فيجمع البيانات. مما يدعو إلي البحث عن الطرق الحديثة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات وكذلك التواصل مع المواطنين .

ويمكن للأربواساي أن تعاون الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء عن طريق :

–تقييم مدى سلامة النظم والبيانات التي تستخدمها الحكومات وذلك عن طريق توفير وتنمية الخبرات اللازمة للأجهزة عن جمع البيانات أو عن طريق وضع أدلة إرشادية وتقديم أبحاث حول كيفية فهم مدى سلامة الأنظمة الوطنية وحول أفضل السبل لمراجعة أنظمة المتابعة الوطنية وإعداد التقارير ،كما يمكنها تجميع المعلومات من الأجهزة الأعضاء حول متابعة أهداف التنمية المستدامة وعرضها بصفة

---

[1] المنظمة الأوربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "أروساي " ، الأفروساي تساند الأجهزة العليا للرقابة في متابعة تنفيذ أهاف التنمية المستدامة أجندة (2030) ، مجلة أروساي ، عدد خاص (22) " أجندة 2030 الفرص والتحديات للأجهزة العليا للرقابة " 2016، ص 3.

دورية أو إعداد قاعدة بحثية حول الوضع الحالي لنظم المتابعة والتقرير أو لتوثيق وتجميع نتائج التقييم الذي أجري على مستوى الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء .

- **تحديد** الفرص المتاحة لبناء القدرات وتيسير التعاون وتقاسم المعرفة حول مراجعة الأنظمة الوطنية وإعداد التقارير عن أهداف التنمية المستدامة، وذلك عن طريق تقاسم المعرفة على المستوى الإقليمى ثم نقل النتائج على مستوى الإنتوساي.
- **التعاون** مع أصحاب المصلحة الخارجيين للمطالبة باستقلالية أكبر للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء وبتوفير مشاركات معدة بناء على نتائج البحث والخبرات المقدمة.

أما بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء ، فيمكنها على المستوى الوطني الاستفادة من ديناميكية أهداف التنمية المستدامة لإيجاد مكان لها في برامج التنمية الوطنية ، وإعادة تعريف الأولويات وإدراج تلك الأهداف في خطط المراجعة.

التحدي الثاني :

- تواجه الأجهزة العربية العليا للرقابة الأعضاء بالمنظمة **تحديًا ثاني** يتمثل في **تطبيق مراجعة الأداء** على البرامج الرئيسية للحكومات التي تسهم في تحقيق جوانب محددة من أهداف التنمية المستدامة؛ فالاتجاهات الحديثة في إدارة الأموال العامة تتطلب من الحكومة توفير الخدمات العامة بكفاءة وفعالية ، بشكل كان لزامًا معه أن تقوم الأجهزة العربية العليا للرقابة الأعضاء بالمنظمة بمراجعات أداء لتقييم فعالية وكفاءة واقتصاد البرامج الحكومية التي تسهم في تحقيق تلك الأهداف، وقد **يكون هناك فجوة** بين الأجهزة العربية العليا للرقابة الأعضاء بالأرابوساي حيث أن لدى بعضها خبرة طويلة في مراجعة الأداء، بينما لم تبدأ غيرها بعد في تنفيذ عمليات مراجعة أداء، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة إجراء مراجعات أداء تعاونية ؛ وهو ما حدث بالفعل على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي بمنظمة الأفروساي حيث تم إجراء بعض مراجعات الأداء التعاونية أو التنسيقية أو المتوازية، مثال : المراجعة التعاونية حول نضوب بحيرة تشاد ومراجعة الصناعات الإستخراجية، وبالتالي يمكن للأرابوساي في إقليمها أن توفر للأجهزة العربية العليا للرقابة الأعضاء خبراء وأدلة إرشادية لمساندتها للقيام بمراجعات تعاونية ،كما أنه يمكنها الاضطلاع بأنشطة ضمان الجودة على عمليات مراجعة الأداء التعاونية أو التنسيقية[1].

ويمكن للأرابوساي أن تعاون الأجهزة العربية العليا للرقابة الأعضاء من خلال إعداد عملية تخطيط تعاونية على المجموعة العربية بهدف معرفة إلى أي مدى يمكن للدولة أن تغطي أهداف التنمية المستدامة في

---

[1] المرجع السابق ، ص4.

فترة محددة أو تحديد أي من تلك الأهداف يكون أكثر أهمية ويتعين تغطيته، كما تسعى لتجميع نتائج مراجعات الأداء وإعداد تقارير علي مستوى المجموعة العربية بهدف نشرها بالإنتوساي أو لدى أصحاب المصالح المعنيين مثل : الأمم المتحدة والجهات المانحة .

التحدى الثالث:

- تضمنت غايات الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة إنشاء مؤسسات شفافة وفعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات وعندما تقوم الأجهزة العليا للرقابة بتقييم مدى تطبيق هذه الغاية فهي تواجه **تحدى ثالث** ؛ إذ عليها أن **تقدم عن نفسها أنماطاً نموذجية يحتذي بها** من حيث الشفافية والفعالية والمساءلة فيما تقوم به من أعمال بما في ذلك مراجعة الحسابات ورفع تقارير الرقابة ومن الملاحظ أن غالبية الدول العربية تسعى للوصول إلى مستوى الشفافية والفعالية من خلال الإدارة الرشيدة والمساءلة[1] .

ويمكن للأرابوساي أن تسهم في مساندة أجهزتها العربية الأعضاء عند تقييمها لمدى تطبيق الهدف ١٦ من خلال مستويات ثلاث هي: دعم الأجهزة العليا للرقابة في اهتمامها بالدعوة لتحسين إدارة الأموال العامة؛ توسيع نطاق مراجعة الأداء ليشمل مراجعة معلومات الأداء؛ استخدام نتائج مراجعات الأجهزة العليا للرقابة لتوفير تحليل على مستوى المجموعة العربية يسمح بتحديد التحديات المشتركة التي تواجه الإدارة المالية و الإدارة الرشيدة.

ولكي تصبح الأجهزة العليا للرقابة أمثلة يحتذي بها من حيث الشفافية والمساءلة فيما تقوم يه من أعمال فعليها تنفيذ إظهار الإدارة الرشيدة باستمرار وذلك من خلال إظهار قيمتها ومنافعها في حياة المواطنين تطبيقًا لمعيار الأنتوساي رقم (12) ، و الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة تطبيقًا لمعيار الأنتوساي رقم (20). إن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة هو أداة مفيدة، ولكن قد يمثل تطبيق هذا الإطار **تحديًا كبيرًا** لأسباب متعددة منها أن ينظر للتقييم على أنه مضيعة للوقت، أو مرتفع التكلفة، أو يلتهم موارد كثيرة أو من الصعب تكراره سنويًا وبالتالي قد يكون من الصعب نشر تقارير هذا التقييم .

وبناء على ما تقدم، فإن الأرابوساي تدعم وجود إطار لقياس أداء الأجهزة العليا للرقابة قابل للتطبيق على مستوى العالم ولكن يتعين أن تأخذ تلك الأداة في اعتبارها الخصائص و الاختلافات بين الأجهزة الأعضاء بالمجموعة العربية ، ولا يتمثل دور المنظمة في قياس أداء أعضائها وإنما في تشجيع ودعم التقييم الذاتي ومراجعة النظراء وتجميع المعلومات ونتائج التقييم في تقرير مشترك، يتم الاستفادة منه داخل الإقليم وخارجه.

---

[1] المرجع السابق ، ص5

ثانيًا : خارطة طريق الأجهزة العربية العليا للرقابة الأعضاء بالمنظمة نحو الرقابة علي أهدا ف أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة .

تشكل الرقابة على التنمية المستدامة تحديات منهجية ومفاهيمية جديدة أمام الأجهزة العليا للرقابة لما تقتضيه من التوجه بشكل موسع نحو قضايا تتعدى الحدود التنظيمية أو التعمق بشكل أكبر للروابط بين القضايا الاقتصاديةِ والبيئية والاجتماعية، لذلك بات لزاماً على الأجهزة العليا للرقابة بصفة عامة والأجهزة الرقابية الأعضاء بالمنظمة العربية بصفة خاصة تبني خارطة طريق (تضم مجموعة من العوامل تجمع بين التهيئة الداخلية للأجهزة الرقابية الأعضاء في المنظمة العربية وتفعل السياسا ت والأهداف التي تتبناها حكوماتها) لتفعيل الرقابة على عمليات التنمية المستدامة، وجعلها من الرقابات الأساسية لتلك الأجهزة التي تستند إليها السلطة التشريعية للرقابة عليها ؛ تعتمد مقوماتها علي الأتي [1] :

١ -تحديد القضايا الرقابية المرتبطة بالتنمية المستدامة :

نقطة البداية بالنسبة لمعظم الأجهزة العليا للرقابة في المنظمة العربية هي تكوين فهم واضح للتنمية المستدامة ومراجعة موقف الحكوما ت بشأنها؛ حيث توفر أهداف السياسة التي وضعتها الحكومة للتنمية المستدامة القاعدة التي يتم على أساسها تقييم الأداء ؛ و لتحديد القضايا الرقابية المرتبطة بالتنمية المستدامة، وموقف الحكومات منها، لابد من الإجابة على الأسئلة التالية :

- هل يوجد للحكومة خطة أو إستراتيجية تصف أهدافها بشكل واضح ؟.
- هل تحدد بوضوح أدوات السياسة التي يتعين استخدامها لتحقيق الأهداف؟.
- هل يتم تحقيق التكامل لعناصر الإستراتيجية بشكل حقيقي، وبما يعكس التفاعل بين السياسات، والتوازن الذي يجب إحداثه بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة ؟.
- هل حددت الإستراتيجية أية عوائق أمام تنفيذها، داخلية كانت أم خارجية ؟.
- ما هي الميزانية الإجمالية المخصصة للتنمية المستدامة وما نصيب " الموضوعات الخضراء" منها ؟.
- هل قامت الحكومة بإيجاد طريقة لإعلام مواطنيها باستراتيجيات التنمية المستدامة، والتقدم الذي تحرزه تلك الاستراتيجيات؟.
- هل طورت الحكومة أي نظام لرصد أنشطة المنظمات غير الحكومية العاملة في القضايا البيئية؟

٢ -تقييم السياسات المحققة لأهداف التنمية المستدامة.

تقوم حاليا بعض الأجهزة الرقابية بمراجعة أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

---

(1) المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة ، التنمية المستدامة : دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ،معيار رقم (5130) ، مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية التابعة للأنتوساي ،2004 ، ص11- 18.

- مراجعة الأهداف للتأكد من مدى قابلتها للتنفيذ؛ وما إذا كانت قائمة على فهم جيد للإشكاليات المطروحة وعلى البيانات والمعلومات الصحيحة .
- مراجعة مدى تحقيق الأهداف من خلال المقارنة بين المؤشرات والأهداف المرتبطة بها.
- التحقق إذا ما كانت أهداف التنمية المستدامة تعكس الالتزامات الدولية المطلوبة، وترتبط مباشرة بأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة للحكومة ، ومبنية على أسس واضحة وكافية.

ولتطوير أداء الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في المنظمة العربية في هذا المجال لابد من التركيز على السياسات الواجب إتباعها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي يمكن للأجهزة الرقابية الاستفادة منها عند القيام بأعمال الفحص والتقييم ، ومن أهمها فيما يلي [1]:

- **تطبيق مبدأ "التخطيط الاستراتيجي**؛ ويستلزم ذلك تطبيق نظم التقييم البيئي الإستراتيجي ؛ ثم التقييم البيئي التراكمي عند تحديد الأهداف، ثم تقييم الأثر البيئي لكل مشروع تم إقراره.
- **اعتماد إعداد إستراتيجية التنمية المستدامة؛** على التحليل الفني الجيد للوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية والمخاطر المتوقعة، مع تحديد الروابط بين التحديات المحلية والوطنية والعالمية.
- **وضع أهداف واقعية ومرنة للسياسة** ؛ تعتبر الأهداف التي يصاحبها الحوافز من أدوات تنفيذ السياسة الأكثر فاعلية وستستخدم عندما تتاح القدرة على ذلك .
- **الربط بين الميزانية وأولويات الإستراتيجية** ؛ وذلك بإدراج الإستراتيجية في عملية تخطيط الميزانية لضمان توفير الموارد المالية لمكونات الإستراتيجية حتى تحقق أهدافها.
- **السياسة المتكاملة بين القطاعات المختلفة**؛ وذلك لإدراج حماية البيئة والترابط الاجتماعي في جميع السياسات القطاعية لتعكس احتياجات القطاعات المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة .
- **إتباع مبدأ الحكم الرشيد** ؛ لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يقوم الحكم على جميع المستويات الوطنية على الشفافية في صنع القرار ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار والمسئولية والمساءلة والمحاسبة في التنفيذ. مع وجود أسس واضحة بشأن تخصيص الموارد واستخدام الأموال العامة وخفض التكلفة وترشيد الإنفاق والانتباه إلى القضايا الاجتماعية.
- **مبدأ لامركزية السلطة والتفويض** ؛من الضروري أن تتحقق تدريجيًا لامركزية القرار إلى أقل مستوى ممكن علي أن يكون للحكومة اليد في وضع السياسات والقوانين اللازمة لتحقيق أهدافها .
- **رفع الوعي بين المواطنين** ؛ لاستيعاب المواطنين لقضايا التنمية المستدامة وزيادة الاهتمام العام بهذه القضايا و لن تتحقق التنمية المستدامة دون التعاون الفعال بين كافة فئات المجتمع.
- **العدالة بين الأجيال** ؛ ليتوافر للأجيال القادمة نفس الفرص لتلبية احتياجاتها مثل الجيل الحالي.

---

[1] د. أيمن فتحي الغباري ، مرجع سابق ص 8-9 .

- **الحفاظ على الموارد الطبيعية** ؛ لضمان الحفاظ على التنوع البيولوجي ، و الموارد المتجددة بما لا يتجاوز قدرتها على التجدد لضمان التنمية المستدامة .
- **تغريم الجهة المتسببة في التلوث** ؛ وذلك بتحملها التكلفة بالكامل لدرء المخاطر البيئية وعلاج الإضرار التي وقعت .
- **المسئولية المشتركة**؛ للمنتفعين تجاه الحد من ضغوط التنمية على البيئة والموارد الطبيعية والمجتمع.
- **التخطيط والتنمية العمرانية واستخدامات الأراضي**؛ م ع الأخذ في الاعتبار تأمين الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية وصحة ورفاهية المجتمعات.

٣ -بناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة للتدقيق على التنمية المستدامة:

تشكل عملية الرقابة على التنمية المستدامة تحديات منهجية جديدة أمام الأجهزة العليا للرقابة ، لما تقتضيه من الربط بشكل أكبر بين القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. لذلك كان لزامًا علي الأجهزة العليا للرقابة بصفة عامة والأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالمنظمة العربية بصفة خاصة إتباع منهج تدريجي في بناء قدراتها من خلال خطط محددة وصو لًا للمهنية اللازمة لتنفيذ أعمال رقابية عالية الجودة في مجال التنمية المستدامة باعتبارها الرقابة الأجدر بالرعاية لأهميتها لأجيالنا الحالية والمستقبلية من خلال مجموعة من الخطوات التالية [1] :

الخطوة الأولى: تحديد الصلاحية:

يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة بالمنظمة العربية إلى مراجعة صلاحياته الخاصة من أجل تحديد ما إذا كان يملك صلاحية تنفيذ أعمال رقابية في حقل التنمية المستدامة. وفي معظم الحالات، فإن الأجهزة العليا للرقابة التي تملك الصلاحيات لدراسة الاقتصاد والفعالية والكفاءة سوف يكون لديها صلاحيات كافية لفحص جوانب التنمية المستدامة.

الخطوة الثانية: وضع الإستراتيجية:

وفي هذه المرحلة يتم دراسة ما إذا كانت إستراتيجية الأجهزة الرقابية الأعضاء بالمنظمة العربية تستجيب لبرامج التنمية المستدامة، والأسئلة التي من شأن تلك الأجهزة الرقابية أن تسألها هي :

-ما هي أهداف الرقابة على التنمية المستدامة؟.
-ما هي أهم مجالات التنمية المستدامة التي ينبغي أن تخضع لعملية الرقابة؟.
-ما هي القضايا المتعلقة بأعمال الرقابة على التنمية المستدامة؟.

---

[1] المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة ، التنمية المستدامة : دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ،معيار رقم (5310) ، مرجع سابق ، ص46-53.

-ما هو النهج الذي يجب أن تتبعه عملية الرقابة بخصوص كل قضية من هذه القضايا ؟.
-هل هناك حاجة إلى التغيير التنظيمي ضمن الجهاز الأعلى للرقابة؟.
-هل يوجد للجهاز الأعلى للرقابة خبرة ملائمة أم أنه يحتاج إلى التفكير في طلب الاستعانة بخبرات خارجية أو التفكير في تطوير خبرة داخلية خاصة به ؟.
-ما هي العلاقات التي يتعين بناءها مع المراقبين التشريعيين الآخرين ؟.

إن إيلاء الاهتمام للتنمية المستدامة يكاد يتباين إلى حد كبير بين الأجهزة الرقابية الأعضاء بالمنظمة العربية ، وسوف تعتمد الإستراتيجيات التي قد يتبناها كل جهاز رقابي على عدد من العوامل، بما في ذلك الأهمية الممنوحة للموضوع ضمن مستوى الحكومة والتشريع، خبرة الجهاز ، والموارد المتاحة لهذه من العمل.

الخطوة الثالثة: بناء القدرة والخبرة ضمن الجهاز الأعلى للرقابة:

يتعين على الأجهزة الرقابية الأعضاء بالمنظمة العربية تتبني المنهج الرقابي الذي يتلاءم وإستراتيجياتهم وخبراتهم، والموارد المتاحة لهم، وكلما أصبحت الأجهزة الرقابية أكثر ثقة في التعامل مع القضايا الأكثر تعقيداً، كلما ازداد احتمال بذل المزيد من الجهود لفحص مدى فعالية الأعمال الحكومية، وفي مثل تلك الحالات يجب علي الأجهزة الرقابية الاستفسار بشأن ما إذا كانت المنهجيات المستخدمة في تنفيذ أعمال رقابة الأداء تعتبر ملائمة. وتوفير الفريق المختص عن طريق تعيين متخصصين أو استخدام مستشارين خارجيين يعتمد ذلك على الظروف المحلية، بالإضافة إلي ذلك فقد يحتاج الجهاز الرقابي إلى مراجعة برامجه التدريبية، وإقامة علاقات متبادلة مع مراقبين قانونيين آخرين سواء على المستوى المحلي أو الدولي مما يساعد في تحسين قدرة الجهاز الأعلى للرقابة بالمجموعة العربية على تنفيذ أعمال رقابية أكثر تحدياً في مجال الرقابة المستدامة.

الخطوة الرابعة: تنفيذ الأعمال الرقابية:

يجب ألا تختلف المعايير المطبقة من أجل تنفيذ أعمال رقابية تتعلق بالتنمية المستدامة عن أية أعمال رقابية أخرى، وتحتاج أعمال الرقابة على قضايا التنمية المستدامة إلى المراحل الأربعة الاعتيادية لأي رقابة "تخطيط- إطار عمل- إعداد تقارير ومراجعة رقابية" والأهداف الرئيسية (مثل إحداث التأثير ؛ تعزيز المساءلة؛ واستخدام أفضل الممارسات) بقيت كما هي لم تتغير.

الخطوة الخامسة: التعلم من الخبرة الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة ومن آخرين:

من الممكن أن يسهم تبادل الخبرات مع أجهزة عليا أخرى للرقابة في تبادل الأفكار والمضي جنباً إلى جنب في مجال الرقابة على التنمية المستدامة وفي كثير من مناطق العالم قام أعضاء الأنتوساي بتشكيل مجموعات إقليمية بشأن الرقابة البيئية للمساهمة في العملية التعليمية، وقد تقوم تلك المجموعات ببحث قضايا التنمية المستدامة، وأينما كان ذلك مجدياً، فلا بد من تنفيذ البرامج التدريبية المشتركة، وربما كان بالإمكان أيضاً

تطوير قاعدة بيانات للمساهمة في تحديد وتبادل الخبرة المتخصصة، واستخدام الموقع الإلكتروني لمجموعة العمل من الممكن أن يساعد الأجهزة العليا للرقابة في تبادل المعلومات.

الخطوة السادسة: إحداث التأثير:

كما هو الشأن في رقابات الأداء الأخرى، ينبغي للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالمنظمة العربية أن يتوافر لديها ترتيبات لمتابعة التوصيات وتدوين التأثيرات ؛ فلا تصبح رقابة الأداء أو الرقابة الشاملة فعالة إلا عندما توضع نتائجها في متناول الشعب، والاتصال السليم والإستراتيجية السليمة يعتبران أمران حاسمان في تحقيق النجاح، ويحتاج الجهاز الرقابي إلى تعزيز علاقاته مع وسائل الإعلام، واللجان التشريعية، والحكومة، والمجتمع بشكل عام. ومثلما هو الحال دائماً، فإنه يحتاج أيضاً إلى أن يدرس بعناية ما إذا كانت الصيغ المستخدمة لإعداد التقرير تساعد أو تعيق نقل الرسالة.

٤ –استخدام مؤشري ؛مؤشر الاستدامة البيئية (ESI) والأداء البيئي(EPI)

أن وجو د واستخدام معايير ومقاييس للحكم على المسئوليات المرتبطة بالبيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة عنصر أساسي في مراجعة البيئة ، فهذه المعايير والمقاييس هي أساس تقييم أدلة إثبات المراجعة واستنتاج نتائج الأداء ، علي أن تكون هذه المعايير متسقة منطقيا و ملائمة لواقع التطبيق العملي ، وليست لها صفة الثبات أو عمومية الاستخدام ؛ ويمكن الارتكاز على مؤشري الاستدامة البيئية والأداء البيئي في قياس الأداء البيئي والتقدم في عمليات التنمية المستدامة [1].

- مؤشر الاستدامة البيئية ESI لعام 2005 ؛ ويوفر هذا المؤشر أداة صنع سياسة بيئية قوية لتعقب الأداء البيئي الوطني وتسهيل التحليل المقارن للسياسة، وهو يدعم المزيد من المقاربة الموجهة بالمعطيات والتجريبية في صناعة القرار .فهو يحدد قدرة الأمم على حماية البيئة خلال العقود القادمة، من خلال تراكب 76 مسارا (كالحفاظ على الموارد الطبيعية، ومستويات التلوث السابقة والحالية، وجهود الإدارة البيئية، وقدرة المجتمع على تحسين أدائه البيئي) مع 21 مؤشرا حول الاستدامة البيئية.كما يسمح هذا المؤشر أيضا بإجراء المقارنة من خلال عدة مكونات أساسية للاستدامة **منها:** النظم البيئية، الإجهادات البيئية، المقدرة الاجتماعية على الاستجابة للتحديات البيئية، والمشاركة العالمية.
- مؤشر الأداء البيئي EPI لعام 2010 هو مؤشر جديد يركز على الأداء بشكل خاص. وهو مكملا لمؤشر الأداء البيئي التجريبي الذي نشر في عام 2006 . ويعد داعماً قوياً للأهداف البيئية المنصوص عليها في أهداف الأمم المتحدة للتنمية الألفية. وتدعم مقاييس مؤشر الأداء البيئي التقدم

---

[1] الغباري ، مرجع سابق ص 11–14 .

في اتجاه مجموعة من الأهداف التي ترمي إلى تحقيق نتائج بيئية مرغوب فيها ، مع الأخذ في الاعتبار السياسات الراهنة للدولة،

ومثلما هو الحال في مؤشر الاستدامة البيئية (ESI)، فإن مؤشر الأداء البيئي يسمح بالقيام بالمراجعات النظيرة مع الدول الأخرى لتحديد أفضل الممارسات ، فهو يرصد التغييرات في الأداء على مر الزمن فيما يتعلق بالأهداف وتحديدها بوضوح لتكون قابلة للتحقيق. وتستند هذه الأهداف على الاتفاقات الدولية القائمة ، والأدلة العلمية على الآثار الضارة للتلوث على البشر والنظم الإيكولوجية واستراتيجيات حماية البيئة المجدية اقتصاديا. وقد صدر مؤشر الأداء البيئي رسميا في عام 2010 في دافوس ، في سويسرا ، خلال اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي السنوي لعام 2010 والذي عقد في شهر يناير 2010. وقد صنف مؤشر الأداء البيئي 163 دولة من ضمن مؤشرات الأداء الـ 25 محددة عبر عشر فئات من تصنيفات السياسة التي تشمل كلا من سياسة الصحة البيئية العامة وحيوية النظام الإيكولوجي . هذه المؤشرات تمثل مقياس على نطاق وحكومة وطنية تبين مدى قرب الدول إلى وضع أهداف السياسة البيئية.

٥ -إيجاد شراكة قوية بين المنظمات الدولية والأجهزة الرقابية الأعضاء بالمنظمة العربية .

في إطار قيام العديد من دو ل الوطن العربي بالتوقيع على الكثير من الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة، أصبحت هناك التزامات عل ي تلك الدول يجب الوفاء بها، لامتداد تأثيراتها عبر الدول المختلفة، وفي ظل عدم أعطاء الأجهزة الرقابية الاهتمام الكافي لتلك الالتزامات نتيجة العديد من الأسباب منها نقص الخبرة والمعلومات، بات لزامً ا على منظمة الأرابوساي، و مجموعة العمل حول الرقابة البيئية (WGEA) رصد الممارسات المهنية السليمة وتعمي مها على الأجهزة الأعضاء في المنظمة وخاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات البيئية الرئيس يتي المتعددة الأطراف وإتاحة تلك المعلومات للمنظمات الدولية للعمل في ضوئها، كذلك التنسيق و إيجاد شراكة قوية مع العديد من الجهات لبناء القدرات وتوفير المعلومات والدراسات والمؤشرات، وخاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة حيث يتبني ستة من المجالات ذات الاهتمام عن الفترة من 2010- 2013، تتمثل في تغير المناخ ؛ الكوارث والنزاعات ؛ إدارة النظم الإيكولوجية ؛ الإدارة البيئية ؛ المواد الضارة والنفايات الخطرة ؛ كفاءة استخدام الموارد – الاستهلاك والإنتاج المستدامة ، وهي مجالات مهمة للأجهزة العليا عند ممارستها الرقابة على التنمية المستدامة.

ثالثًا: تجارب الأجهزة العربية العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال الرقابة علي أهداف التنمية المستدامة :

تلعب الأجهزة العربية العليا للرقابة دوراً مركزياً في تعزيز الإدارة الرشيدة والمساءلة من خلال دورها في مراجعة العمليات الحكومية والموضوعات الخاصة بالقضايا البيئية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة ويظهر ذلك جلياً من خلال استعراض الباحث لتجارب بعض الأجهزة العربية العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال الرقابة علي أهداف التنمية المستدامة ، وذلك على النحو التالي :

- **تجربة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية .**

ارتأى للباحث أن تكون الحالة العملية المعروضة كتجربة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية في مجال الرقابة علي أهداف التنمية المستدامة هو" مراجعة حسابات الشركة المشغل للقطاع النفطي" 18- مأرب الجوف" باعتبارها رقابة بيئية علي آثار استخدام الطاقة ومشروعات التعدين " كتطبيق للرقابة علي الهدف الإنمائي رقم (7) للتنمية المستدامة 2030 " والخاص بضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة بتكلفة ميسورة " . فقد قام الجهاز بفحص "حسابات الشركة المشغل للقطاع النفطي 18- مأرب الجوف " وذلك للتحقق من التزام الشركة بالتدابير الواجب اتخاذها لحماية البيئة في مناطق الاستخراج والإنتاج للنفط الخام ، حيث وقف الجهاز أثناء المراجعة علي الأتي:[1]

- تقوم الشركة المشغل للقطاع بضخ المياه المعالجة والمصاحبة لإنتاج النفط الخام في عدة أحواض تم إنشائها في أطراف حقول الإنتاج يتراوح عمقها من نصف متر إلي أكثر من مترين وبمساحة تقدر ما بين 150إلي 300 متر مكعب منها 9 أحواض في حقلي الإنتاج (سعد الكامل ، أ) وذلك كبديل لعملية ضخ هذه المياه للآبار المخصصة للمياه المعالجة المصاحبة لإنتاج النفط الخام الموجودة ضمن الضخ في الموقع. وداومت الشركة المستغلة علي إتباع هذا الأسلوب منذ فترة طويلة قامت خلالها بدفن أحواض ممتلئة بالمياه المعالجة .كما أن بقاء المياه المعالجة

[1] المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة " الأرابوساي: ورقة بحثية ضمن خطة فريق عمل البيئة مقدمة من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية عن موضوع "الرقابة البيئية علي آثار استخدام الطاقة في الدول العربية " للاجتماع الثامن لفريق عمل البيئة للمنظمة المنعقد بدولة الكويت خلال الفترة من 27-30 ابريل 2015.

والمصاحبة لإنتاج النفط في هذه الأحواض ينجم عنه مجموعة من الأضرار التي تهدد المحيط البيئي ومخاطرها علي الصحة العامة وتلوث المياه الجوفية.

- قصور وخلل مضمون اتفاقية الشراكة في إنتاج واستكشاف النفط لقطاع امتياز الشركة (18- مأرب الجوف) المبرمة بين الحكومة اليمنية وهذه الشركة بشأن إلزام الشركة؛ حيث تبين إهمال الجهة المختصة في المطالبة بمراجعة بنود الاتفاقية لتضمينها إلزام الشركة باتخاذ التدابير تضمن حماية البيئة أسوة بالاتفاقيات المماثلة المبرمة مع الشركات الأخرى.
- تقصير الجهات المعنية بمتابعة وتقييم أعمال الشركة في ممارسة مسئولياتها القانونية والمهنية المتمثلة بإلزام الشركة المشغل للقطاع بإتباع التدابير المتعارف عليها في الصناعات النفطية.

واستنادا إلى المادة الرابعة من القانون رقم (26) لسنة 1995م بشأن حماية البيئة المتضمنة التزام سلطات الدولة الرسمية والمؤسسات العامة والخاصة الوطنية والأجنبية والأفراد عند ممارسة أية أنشطة أو تصرفات أياً كانت طبيعتها بمنح الأولوية لمبدأ وقاية البيئة ورفع التلوث وليس مجرد إزالة الضرر بعد حدوثها أو التعرض. وعملاً بنص المادة (14) من قانون الجهاز و التي توجب على الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز تنفيذ توصيات وإرشادات الجهاز فيما يخص وقف تنفيذ أي إجراء متبع يرى الجهاز أنه يضر بالمصلحة العامة، **فقد أوصى الجهاز في تقريره الرقابي بأن تقوم الوزارة المعنية والوحدات المختصة فيها بمسئولياتها القانونية المتمثلة في الأتي :**

- إلزام الشركة المشغل للقطاع النفطي المشار إليه بوقف عمليات الضخ للمياه المعالجة والمصاحبة لإنتاج النفط وإعادة ضخها لأبار القطاع المخصصة لذلك والعمل بترتيبات خاصة تضمن الحفاظ على البيئة المحيطة .
- قيام المختصين في الإدارة بسرعة دراسة الأثر البيئي الذي ألحقه تصرف الشركة المشتغلة للقطاع في تصريف المياه المعالجة والمصاحبة لإنتاج النفط الخام علي الوجه المبين سابقاً.

- **تجربة ديوان المحاسبة بدولة الكويت .**

ارتأى للباحث أن تكون الحالة العملية المعروضة كتجربة ديوان المحاسبة بدولة الكويت في مجال الرقابة علي أهداف التنمية المستدامة هو" تقييم كفاءة عمليات التخلص من النفايات الطبية بوزارة الصحة " كتطبيق للرقابة علي الهدف الإنمائي رقم (12) للتنمية المستدامة2030والخاص" بضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة "، فقد قام الديوان بتقييم مدى الالتزام بالقوانين والنظم في شأن التخلص من النفايات الطبية الخطرة ، وكفاءة وفاعلية عمليات التخلص من

النفايات واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من مخاطرها البيئية، حيث وقف الديوان أثناء المراجعة علي الأتي[1]:

- عدم وجود دليل إجرائي موحد ومعايير واضحة بشأن التخلص من النفايات الطبية الخطرة ينظم آلية التعامل معها.
- عدم التزام أغلب المستشفيات بتشكيل فريق متخصص لإدارة النفايات يشرف ويتابع الإجراءات والسياسات ذات الصلة ويتعامل مع جميع المشاكل الخاصة بالعاملين.
- عدم الفرز الصحيح للنفايات الطبية الاعتيادية عن تلك النفايات الطبية الخطرة.
- عدم تخصيص موقع مغلق ومهيأ ومبرد في اغلب المستشفيات لتخزين النفايات غير المعالجة قبل نقلها .
- عدم تدريب عمال النظافة على أهمية الفرز بين النفايات الطبية الاعتيادية و النفايات الطبية الخطرة عند التجميع .
- لا يوجد جهاز لقياس الانبعاثات الغازية الصادرة من محرقة الطب النفسي .
- عدم وجود خطة توعية بيئية منهجية بشأن التخلص الأمن من النفايات الطبية ضمن الخطة السنوية لوزارة الصحة .
- غياب دور الهيئة العامة للبيئة في عمليات المتابعة والمراقبة للمستشفيات والمحارق والقصور في الإعلام البيئي بشأن توعية المجتمع بالمخاطر الناتجة عن التخلص من النفايات الخطرة، وكيفية التخلص من النفايات الطبية المنزلية .

- **تجربة ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية :**

ارتأى للباحث أن تكون الحالة العملية المعروضة كتجربة ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية في مجال الرقابة علي أهداف التنمية المستدامة هو" تقييم إدارة المياه العادمة الصناعية والمنزلية المعالجة في سلطة المياه– تقييم قسم كيميا ء المياه العادمة بمديرية المختبرات" كتطبيق للرقابة علي كل من الهدف الإنمائي رقم (3) والخاص "بتمتع الجميع بأنماط عيش صحية "

---

[1] دولة الكويت . ديوان المحاسبة . تقييم كفاءة التخلص من النفايات الطبية بوزارة الصحة ، ورقة عمل مقدمة في اللقاء التدريبي المنعقد بالمملكة العربية المغربية حول " موضوع تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية " بالتعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والجهاز الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية خلال الفترة من 19- 23 ديسمبر 2016.

والهدف الإنمائي رقم (7) والخاص "بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع " للتنمية المستدامة2030 ؛ فقد قام الديوان بإجراء تدقيق نظامي وأداء لمعالجة المياه الصناعية والمنزلية بهدف تحديد درجة الالتزام بالمعايير البيئية للنشاط الخاضعة للتدقيق، و بإجراءات وأنظمة الإدارة ؛ وتحديد ووصف الأثر الذي يخلفه النشاط علي العناصر البيئية (الماء ، التربة ، الغطاء النباتي)، فقد أسفر التقييم عن الأتي ([1]) :

- عدم قياس تركيز مادة الفينول من قبل السلطة في عينات المياه العادمة وخاصة الصناعية.
- اعتماد إدخال نتائج الفحوص المختبرية علي الأسلوب اليدوي بدلاً من نظام الكتروني مما يزيد من احتمالية وجود أخطاء وتأخر في إدخال تلك النتائج .
- وكان لهذا أثر بيئي يتمثل في :
- وجود خطورة عالية لتأثير مادة الفينول علي الخصائص الكيمائية للتربة والنباتات المرورية بالمياه العادمة المعالجة .
- تزايد احتمالية وجود قرارات وإجراءات تصوييه غير صحيحة نتيجة لوجود احتمالية خطأ في إدخال نتائج الفحوص المخبرية.

وفي ذلك الشأن أوصي الديوان بما يلي :

- مراعاة إضافة إجراء فحوص مخبريه لمادة الفينول ضمن الفحوصات المخبرية المنفذة في مختبرات سلطة المياه .
- تطوير نظام إدخال نتائج الفحوص المخبرية الحالي بشكل يكون أكثر دقة .

- **تجربة محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية:**

ارتأى للباحث أن تكون الحالة العملية المعروضة كتجربة محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية في مجال الرقابة علي أهداف التنمية المستدامة هو" مهمة رقابة مشروع مكافحة

---

(١) المملكة الأردنية الهاشمية . ديوان المحاسبة .تقييم إدارة المياه العادمة الصناعية والمنزلية المعالجة في سلطة المياه ورقة عمل مقدمة في اللقاء التدريبي المنعقد بالمملكة العربية المغربية حول موضوع "مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية "بالتعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية خلال الفترة من 14- 18 ديسمبر 2015 .

زحف الرمال " كتطبيق للرقابة علي الهدف الإنمائي رقم (15) والخاص " بحماية النظم الإيكولوجية البرّية ،وإدارة الغابات ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي " للتنمية المستدامة 2030؛ فقد قامت محكمة الحسابات بإجراء تدقيق علي هذه المهمة – علي اعتبار أن مكافحة التصحر هدفاً رئيسياً في السياسة الوطنية للبيئة– **وقد أسفرت عملية التدقيق عن بعض الملاحظات المرتبطة بتيسير هذا المشروع منها**[1]:

- غياب أو ضعف حماية مناطق التشجير من تهديدات البشر والمواشي بسبب عدم رصد مبالغ مخصصة لاقتناء سياج الحماية في الميزانية، وهذا الأمر كان له أثر مدمر حيث أن معظم عمليات التشجير كانت عبارة عن أحزمة خضراء تحيط بالقرى وتجمعات مأهولة مما جعلها عرضة للإتلاف من طرف الحيوانات المنزلية. كما أن الغالبية العظمى من الأشجار المغروسة تم إتلافها بسبب رعى الحيوانات بالرغم من اكتتاب بعض الحراس ، فضلاً عن زحف المدن وتوسعها العمراني علي حساب هذه الأحزمة الخضراء .
- الضعف أو النقص الحاد في تأطير السكان المستهدفين بالمشروع من طرف المندوبيات الجهوية للتنمية الريفية والبيئة رغم الوسائل المادية المعتبرة التي وضعها المشروع تحت تصرف هذه المندوبيات لهذا الغرض .
- النتائج المحققة في مجال التنمية الشاملة للمناطق المستهدفة بالمشروع لا تكاد تلمس بالرغم من كونها تشكل إحدى الأهداف الرئيسية للمشروع .
- لا يوجد أي إجراء لضمان مواصلة ومتابعة تيسير المناطق التي استفادت من عملية التشجير رغم أنه من المفترض نظرياً أنه تم تحويل تسييرها للبلديات أو للجان تيسير معينة من طرف السكان

---

[1] الجمهورية الإسلامية الموريتانية . محكمة الحسابات . مشروع مكافحة زحف الرمال. ورقة عمل مقدمة من في اللقاء التدريبي المنعقد بالمملكة العربية المغربية حول موضوع "مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية "بالتعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية خلال الفترة من 14- 18 ديسمبر 2015.

رغم عدم وجود إطار تنظيمي أو تعاقدي يحكم تيسير المناطق التي شملتها عملية التشجير، مما جعلها عرضة للإهمال والتلف والتدمير بعد انتهاء المشروع وتخليه عن التزاماته .

- **تجربة دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية**

ارتأى للباحث أن تكون الحالة العملية المعروضة كتجربة محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية في مجال الرقابة علي أهداف التنمية المستدامة هو" برنامج معالجة المياه المستعملة واستغلالها " كتطبيق للرقابة علي الهدف الإنمائي رقم (6) والخاص بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي " للتنمية المستدامة 2030 ؛ فقد قامت محكمة المحاسبات بإجراء عملية تدقيق أداء **وقد أسفرت عملية التدقيق عن بعض الملاحظات منها[1]:**

- **الكفاءة / الوسائل:**

- في إطار البرنامج الوطني لتطهير المناطق الريفية تضمنت الخطة التدخل لفائدة 51 منطقة وإحداث 7 محطات تطهير بكلفة جملية ناهزت 58.9 مليون دينار. غير أن المشاريع المبرمجة ضمن هذه الخطة لا تمكن من معالجة سوى 10% من المياه المستعملة في المناطق الريفية. فالمخرجات معبر عنها بالنتائج المحققة كانت دون حجم المدخلات .
- يعزى تدنى المياه المعالجة إلي إتباع طرق معالجة تقليدية، تقادم محطات المعالجة، شدة تلوث المياه الصناعية ، غياب إطار تشريعي لاستعمال المياه المستعملة في ري المناطق الخضراء .

- **النجاعة :**

- بلغ عدد البلديات غير المربوطة بشبكات التطهير 99 بلدية من جملة 269 بلدية وبالتالي لا تتمتع هذه البلديات بخدمات التصريف الصحي في حين كان الهدف هو تعميم الربط لكافة البلديات.

---

[1] الجمهورية التونسية . دائرة المحاسبات . برنامج معالجة المياه المستعملة واستغلالها . ورقة عمل مقدمة في اللقاء التدريبي المنعقد في المملكة العربية المغربية حول موضوع " مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية" بالتعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة " الأرابوساي" والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة العربية المغربية ، خلال الفترة من 14-18 ديسمبر،2015 .

- يرمى الهدف إلي أحداث 31 محطة لمعالجة المياه المستعملة بالمناطق الحضرية غير أن الإنجازات لم تتعد 14 محطة أي ما يقرب 45% مما هو مستهدف .
- تقدر كمية المياه المعالجة المعاد استعمالها والمتأنية من 33 محطة بحوالي 57 م 3 أي ما يمثل 24% من مجموع المياه المعالجة . وتعتبر هذه النسبة دون الهدف المرسوم والمحدد بنسبة 50% .
- بيئة : ناهزت كميات المياه المستعملة غير المعالجة بهذه البلديات حوالي 28.7 مليون متر مكعب يتم سكبها مباشرة بالوسط الطبيعي مما من شأنه أن يضر بصحة المواطن وبمحيط عيشه .
- تدنى نوعية المياه المعالجة من الناحية الجرثومية حيث تجاوزت نسبة عدم المطابقة للمواصفات 77% وفاقت في العديد من الأحيان 100مرة القيمة القصوى .
- ارتفاع درجة التلوث العديد من الأودية وفق تقرير أنجزته الوكالة الوطنية لحماية المحيط حول شبكة مراقبة التلوث المائي. وشكلت المياه المعالجة المتأنية من 7 محطات تطهير والتي تعادل كمياتها 25 مليون م3 سنوياً إحدى أهم مصادر تلوث وادي مجرة الذي يعتبر أحد المصادر الرئيسية لري مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية ولتزويد عدد من السدود الموفرة للماء الصالح للشراب.

- **الأثر**: أثار سلبية علي الوسط والمحيط تحد من توفر بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة ذلك أن تصريف المياه المعالجة غير المطابقة للمواصفات بالوسط الطبيعي من شأنه أن ينجز عنه أضرار جسيمة علي البيئة وعلي صحة الإنسان .

رابعًا : تجربة الجهاز المركزي للمحاسبات في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة :

مرت الرقابة على المال العام بجمهورية مصر العربية بعدة مراحل ، فقد بدأت في سنة 1915 بإنشاء إدارة بوزارة المالية تحت مسمى إدارة مراجعة إيرادات ومصروفات الحكومة وصدر بعد ذلك القانون رقم 52 لسنة 1942 والمعدل بالقانون رقم 11 لسنة 1946 بإنشاء أول جهاز مستقل للرقابة على المال العام تحت مسمى "ديوان المحاسبة" لتكون مهمته الرقابة المالية على إيرادات الدولة ومصروفاتها ، ثم تتابعت القوانين المنظمة لعمل هذا الجهاز ، كما تتابع تغيير الاسم وتوسيع الاختصاصات إلى أن اتخذ اسم "الجهاز المركزي للمحاسبات" (بموجب القانون رقم 129 لسنة 1964) وأصبح الجهاز يعمل حالياً تحت مظلة القانون رقم 144 لسنة 1988 المعدل بالقانون رقم 157 لسنة 1998.

هذا ويقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بدور فعال في مجال الرقابة (بصفة عامة) وذلك باعتباره هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية تتبع رئيس الجمهورية وتهدف أساساً إلى الرقابة على أموال الدولة والأموال العامة الأخرى. وباعتباره الرئيس الحالي للمنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة؛ فهو يقوم بدور فعال في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة. في ضوء ما تقدم يمكن توصيف تجربة الجهاز المركزي للمحاسبات في مجال الرقابة علي أهداف التنمية المستدامة ؛ وذلك علي النحو التالي :

- **اختصاصات الجهاز المركزي للمحاسبات في مجال الرقابة علي التنمية المستدامة.:**

حددت مواد الباب الأول من القانون رقم 144 لسنة 1988 وتعديله بشأن إصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات أهداف واختصاصات الجهاز والجهات الخاضعة لرقابته بصفة عامة[1].
فقد نصت المادة الأولى".. على أن الجهاز هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة.. تهدف أساساً إلى تحقيق الرقابة على أموال الدولة ، وعلى أموال الأشخاص العامة الأخرى وغيرها من الأشخاص..."

كما نصت المادة الثانية "... على أن الجهاز يمارس عدة أنواع من الرقابة: الرقابة المالية بشقيها المحاسبي والقانوني، والرقابة على الأداء ومتابعة تنفيذ الخطة، والرقابة على القرارات الصادرة في شأن المخالفات المالية."

في حين تضمنت المادة الثالثة اختصاصات الجهاز في مباشرة رقابته على وحدات الجهاز الإداري للدولة، ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والمعاونة والاقتصادية ،ووحدات قطاع الأعمال العام والشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن 25 % من رأسمالها.

---

[1] القانون رقم 144 لسنة 1988 بشأن إصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات المعدل بالقانون رقم 157 لسنة 1998 ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ، (الطبعة الأولى ، القاهرة) ، 1999. صفحات متفرقة .

كما أتاحت المادة الرابعة أيضاً للجهاز فحص ومراجعة أعمال وحسابات أي جهة يعهد إليه بمراجعتها أو فحصها من قبل رئيس الجمهورية أو مجلس الشعب أو رئيس الوزراء.

كما نصت المادة (رقم 5 أولاً – 2 /د) : ".. على إيضاح ما قد وقع أثناء السنة المالية من مخالفات لإحكام القوانين والنظم على وجه يؤثر على نشاط الوحدة محل المراجعة أ و مركزها المالي أو أرباحها مع بيان ما قد يكون قد أتخذ في شأن ذلك وما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة عند إعداد الميزانية "

في ضوء نصوص مواد الباب الأول من القانون رقم 144 لسنة 1988المعدل بالقانون رقم 157 لسنة 1998 **يتضح** أن الجهاز المركزي للمحاسبات **قد مُنح السلطات** و الصلاحيات و الاختصاصات الكافية التي تمكنه من تنفيذ مسئوليته في مراجعة التنمية المستدامة والتحقق من قيام ممارسات إدارية بيئيةٍ سليمة والالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بها مع **عدم وجود تفويض** صريح لمراجعة البيئة المستدامة .

ويتلخص **دور** الجهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة عل ى أهداف التنمية المستدامة في بعض الاختصاصات والمسئوليات والتي توكل إليه ، وذلك وفقاً لما يقتضيه القانون أو التفويض الممنوح له بالمراجعة وتتمثل في[1]:

- مدى تطابق وتوافق السياسات والأنشطة والبرامج البيئية القومية والتنمية المستدامة مع المتطلبات الدولية.
- قياس مدى إتباع الوزارات والأجهزة الحكومية لقوانين ونظم البيئة القومية وكذلك المستجدات الدولية.
- تحديد وتقييم الآثار المترتبة على البرامج والأنشطة القومية للتنمية المستدامة.
- مراجعة أداء " تقييم فعالية وكفاءة واقتصاد " البرامج الحكومية التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونظرًا لتدهور البيئي وممارسات التنمية غير المستدامة التي تشهدها بيئة عمل – الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالمنظمة العربية بصفة عامة، والجهاز المركزي للمحاسبات بصفة خاصة – واللذان يشكلا تحدياً كبيراً أمام تلك الأجهزة نظراً لارتفاع معدلات المخاطر الناتجة عن ذلك وتزايد الإنفاق الحكومي علي برامج التنمية المستدامة والحد من الأضرار البيئية التي قد تتعرض لها البلدان ، كان لزامًا على الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالمنظمة أن تعمل على ضمان تخصيص الأموال و إنفاقها على النحو الصحيح في هذا المجال؛ واهتماما من الجهاز المركزي للمحاسبات بقضايا البيئة والتنمية المستدامة ، بدأ منذ عدة سنوات بتنفيذ بعض الأنشطة بشأن الرقابة علي برامج التنمية المستدامة ، ومن أمثلة ذلك متابعة وتقويم أداء استخدام القروض والمنح في مجال برامج التنمية المستدامة عن طريق جهاز شئون البيئة ، والقيام بعدد من الدراسات والتقارير عن دور وزارة الصحة في

---

[1] علي إبراهيم طلبه: "دور الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على البيئة – تحدي جديد للجهاز المركزي للمحاسبات"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 1998 ،ص208 .

حماية البيئة من تلوث الهواء والمياه والتربة والصرف الصحي منها مراجعة مشروعات تخفيض التلوث الصناعي، إدارة معالجة مخلفات المستشفيات.. **فضلًا عن دعوة الجهاز** خلال الاجتماع الثاني لمجموعة عمل الأفروسای لمراجعة البيئة واجتماع اللجنة المحفزة للمجموعة اللذين عقدا في ياوندى – الكاميرون (2 – 6 يوليو عام 2012) **للمبادرة بإجراء عملية مراجعة بيئية مشتركة لنهر النيل** بالاشتراك والتنسيق مع الأجهزة العليا للرقابة بكل من (أثيوبيا ، جنوب السودان ، السودان ، أوغندا ، كينيا ، وتنزانيا) وتأتى أهمية مشاركة الجهاز في عملية المراجعة المشار إليها لما تمثله من فرصة لعودة مشاركة مصر في الأنشطة الإقليمية التي تتعلق بنهر النيل ولتلافى الآثار السلبية الناتجة عن عدم مشاركتها في المفاوضات والاتفاقيات التي تمت في السنوات الأخيرة بشان تقاسم المياه بين دول حوض النيل[1].

- **الجهود الدولية والإقليمية للجهاز المركزي للمحاسبات في مجال الرقابة على البيئة والتنمية المستدامة:**

شارك الجهاز في عديد من الأنشطة الدولية والإقليمية تحقيقًا لدوره الريادي في مجال الرقابة على البيئة والتنمية المستدامة منها علي سبيل المثال[2]:

- نظم الجهاز مؤتمر الإنتوساى ال " 15" عام1995 و الذي كان موضوعه الرئيسي عن المراجعة البيئية ، كما رأس اللجنة الفرعية الإقليمية لشئون المراجعة البيئية للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة منذ عام 1999، وشارك في مؤتمر الأنتوساى ال "17" بكوريا عام2001 عن إنجاز رقابته على الأنشطة من منظور بيئي .
- شارك الجهاز في الإجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل الأنتوساى لمراجعة البيئة والدورة التدريبية الخاصة بمراجعة التنوع البيولوجى فى الدوحة بدولة قطر في يناير 2009.
- شارك الجهاز فى الإجتماع الثامن للجنة المحفزة (SCB) التابعة لمجموعة عمل الأنتوساى لمراجعة البيئة فى بالى بإندونيسيا في أغسطس 2009.
- شارك الجهاز في الإجتماع الأول لمجموعة عمل الأفروساى لمراجعة البيئة فى أكتوبر 2011 بأروشا – تنزانيا .
- رأس الجهاز الإجتماع الرابع لفريق عمل البيئة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الذي استضافه الجهاز الأعلى للرقابة بدولة الكويت في ابريل 2012 ، وتم خلاله مناقشة الفريق فى أنشطة مجموعة الأنتوساى لمراجعة البيئة (الدليل الإرشادى

---

[1] **INTOSAI , Working Group Environment Auditing. Countries : Egypt, (2012), pp.2–5**

[2] موقع الجهاز المركزي للمحاسبات علي شبكة الإنترنت http://asa.gov.eg/page.aspx تاريخ الدخول 2017/9/3

عن الغش والفساد في مراجعة البيئة – الحفاظ على الحياة البرية و السياحية– الدليل الارشادى عن موضوعات المياه).

- شارك الجهاز في الإجتماع الثاني لمجموعة عمل الأفروساى لمراجعة البيئة واجتماع اللجنة المحفزة للمجموعة والذي عقد في ياوندى –الكاميرون في يوليو 2012 ، وكان أهم ما جاء به : دعوة الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية للمبادرة بإجراء عملية مراجعة بيئية مشتركة لنهر النيل بالإشتراك والتنسيق مع الأجهزة العليا للرقابة بكل من) أثيوبيا ، جنوب السودان ، السودان ، أوغندا ، كينيا، وتنزانيا .
- شارك الجهاز في الإجتماع الخامس " الإستثنائى " لفريق عمل البيئة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، ويضم كلا من مصر و الأردن وفلسطين والعراق وتونس والكويت وسلطنة عمان (وناقش تفعيل دور الأجهزة العليا للرقابة بالدول العربية في ممارسة الرقابة البيئية للتحقق من فعاليات السياسات البيئية وبرامج التنمية المستدامة وملاءمتها وذلك في سبتمبر 2012 بمقر الجهاز المركزي للمحاسبات بالقاهرة .
- شارك الجهاز المركزي للمحاسبات بوصفه رئيس فريق البيئة العربية للمجموعة العربية فى الإجتماع الثالث عشر للجنة المحفزة لمجموعة عمل الأنتوساى لمراجعة البئية والذي عقد في لومبوك بإندونيسيا خلال الفترة من6-2 ابريل 2014.
- استضافة الجهاز المركزي للمحاسبات لإجتماعات المجلس التنفيذي ال 48 والجمعية العامة الثالثة عشر للأفروساى والمنعقدة خلال الفترة من29-24 أكتوبر 2014 بشرم الشيخ ، وتم نقل رئاسة منظمة الأفروساى من الجهاز الأعلى للرقابة بالجابون إلى الجهاز المركزي للمحاسبات المصري والذي سيشغلها لفترة 3 سنوات.
- شارك الجهاز في الاجتماع الثامن لفريق عمل البيئة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والذي عقد بدولة الكويت خلال الفترة من 27 إلى 30 أبريل 2015 .
- شارك الجهاز في الاجتماع السابع للرقابة البيئية التعاونية الخاصة بنضوب بحيرة تشاد وذلك خلال الفترة من 28 إلى 31 مايو 2015 بنجامينا – تشاد.
- استضافة الجهاز الاجتماع التخطيطي للمراجعة التعاونية لنهر النيل الذي يتم بالتنسيق مع مجموعة عمل الأفروساى للمراجعة البيئية والتي يرأسها رئيس الجهاز الأعلى للرقابة والأمين العام لمنظمة الأفروساى بالكاميرون وذلك يومي 3 ، 4 أكتوبر 2015 بالقاهرة والذي سيكون نقطة البداية لانطلاق المراجعة التعاونية لنهر النيل.

- شارك الجهاز في الاجتماع السنوي الخامس لمجموعة عمل الأفروساي للمراجعة البيئية والذي انعقد في داكار – السنغال خلال الفترة من 16 حتى 21 نوفمبر 2015. وكان الموضوع الرئيسي للاجتماع حول "التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة ضرورة لحماية البيئة".

- شارك الجهاز في اللقاء التدريبي الذي نظمه المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية حول موضوع "مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية" خلال الفترة من 14 إلى 18 ديسمبر 2015.

- شارك الجهاز في اللقاء التدريبي الذي نظمه المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية حول موضوع "مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية" خلال الفترة من 14 إلى 18 ديسمبر 2015.

- شارك الجهاز في ورشة العمل التي نظمها ديوان المحاسبة بدولة الكويت حول موضوع "تقييم كفاءة عمليات التخلص من النفايات الطبية " خلال الفترة من 11 إلى 13 سبتمبر 2017.

- **نماذج تطبيقية للرقابة على أهداف التنمية المستدامة :**

يستعرض الباحث اثنين من الحالات العملية للجهاز المركزي للمحاسبات في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة منها :

١ -**الحالة العملية الأولي : بشأن موضوع " أراضى طرح النهر ومنافع النيل " :**

توضح هذه الحالة العملية دور الجهاز المركزي للمحاسبات في تحقيق الرقابة علي الهدفين الإنمائيين رقما (6) والخاص "بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع "، (14) والخاص "بلستخدام وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة " كأهداف إنمائية ضمن ال17هدف إنمائي لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة وذلك من

خلال استعراض جانب من تقرير متابعة وتقويم أداء بشأن " أراضى النهر ومنافع النيل" على النحو التالي [1] :

مقدمة :

- يبلغ طول نهر النيل أكثر من 1500 كيلو متر داخل جمهورية مصر العربية .، و يعد نهر النيل أهم مورد مائي بل شريان الحياة بجمهورية مصر العربية مما يستوجب الحفاظ علي سلامة تدفقه والحيلة دون التعدي عليه . هذا وتتميز الأراضي الواقعة علي ضفاف النيل بموقع ذي قيمة استثمارية كبيرة تساهم في تحقيق نهوض اقتصادى واجتماعى هائل إذا أحسن استخدامه وتمتد لتشمل الجزر الواقعة في مجراه ، وكذا مساحات كبيرة من الأراضي التى تبتعد حاليًا عن ضفافه وهي أرض ملك للدولة .
- هذا وقد تعددت أوجه الإنتفاع والإستفادة بأرض طرح النهر وكذا أملاك وزارة الموارد المائية والري من منافع نهر النيل حيث تضمنت الفنادق ، والمطاعم السياحية ، والنوادي ، وقاعات الأفراح ، والمصانع ، والمخازن ، ومراسي ومشاتل ، وفيلات ، ومباني ، ومحطات وقود ، فضلا عن المساحات الزراعية.
- وقد أسند للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية الإدارة والإستغلال والتصرف فى أراضى طرح النهر بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية والرى بموجب المادة الثالثة من القانون رقم (7) لسنة 1991 بشأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة ، كما تضمنت المادة الثانية من القانون رقم (86) لسنة 1997 أن حصيلة الإدارة والإستغلال والتصرف فى تلك الأراضى تعد أموالاً عامة ويجنب ما يرد من الهيئة في حساب خاص بالبنك المركزي المصري ويتم الصرف منه فى الأغراض المرتبطة بنشاط الهيئة والمتطلبات الحتمية للموازنة العامة للدولة وذلك وفقاً لما يقدره رئيس مجلس الوزراء ، كما تعد وزارة الموارد المائية والري الجهة المسئولة عن إدارة منافع نهر النيل) (الأملاك التابعة لها ، ومياه نهر النيل) وكذا إصدار التراخيص بجميع الأعمال والإشغالات على مجرى نهر النيل بفرعيه وصوره وذلك من خلال اللجنة العليا لتراخيص النيل .

---

[1] جمهورية مصر العربية . الجهاز المركزي للمحاسبات . أراضى طرح النهر ومنافع النيل بجمهورية مصر العربية . ورقة عمل مقدمة في اللقاء التدريبي المنعقد فى المملكة العربية المغربية حول موضوع " مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية " بالتعاون بين المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة ، والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة العربية المغربية ، خلال الفترة من 14-18 /12 /2015. المغرب ،2015 .

هذا وقدت أسفرت المتابعة والفحص عما يلي :

- عدم وجود حصر وإثبات مساحات أراضى طرح النهر ومنافع النيل والجزر المتواجدة بمجرى نهر النيل على مستوى محافظات الجمهورية ،وإمساك سجلات منتظمة مثبتاً بها تلك المساحات، وأسماء المنتفعين بها ومقابل حق الإنتفاع والمتحصلات والمديونيات المتراكمة ، فضلاً عن عدم تسجيل أى تعاملات مالية خاصة بأراضى طرح النهر بسجلات الإدارة المالية، بما يعد بمثابة عدم تفعيل للمادة الثالثة من القانون رقم (7) لسنة 1991 ، ومخالفا للمادتين (77) ، (87) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2906 لسنة 1995، وما يترتب على ذلك من ضياع إيرادات سيادية للدولة .

- عدم التنسيق بين الجهات المعنية بحصر عدد ومساحة الجزر بمجرى النيل ، مما أدى إلى التضارب والإختلاف فى عدد ومساحة تك الجزر بالبيانات الواردة من كل جهة للجهاز المركزي للمحاسبات، ويمثل ذلك ضياع إيرادات على الدولة تتمثل في مقابل حق الإنتفاع بأراضي تلك الجزر التي تعد من موارد الدولة الاستثمارية .

- عدم إحكام الرقابة على الأعمال و الإشغالات على مجرى نهر النيل ، حيث تبين ضآلة المساحة المثبت استغلالها بقطاع تطوير وحماية نهر النيل حيث مثلت 1,5% فقط من طول نهر النيل البالغ نحو 1500 كيلو متر طولي ، هذا بالإضافة إلى أن 61,9 % من عدد المراسي والمشاتل المنشأة في المسافة المستغلة غير مرخصة،فضلاً عن أن المنتفعين الصادر لهم تراخيص ولهم ملفات تبين انتهاء صلاحية معظمها ولم تجدد مع استمرار المنتفعين استغلال تلك المساحات وتراكم مديونيات مستحقة السداد على معظمها كما أن تلك المديونيات غير مثبتة مثبتة بدفاتر الهيئة .

- مخالفة قانون المناقصات و المزايدات رقم (89) لسنة 1998 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها بالمخالفة للمادة (89) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (2906) لسنة 1995، في بعض عمليات التأجير، كما لم يتم الإعتماد على تقديرات اللجنة العليا لتثمين أراضى طرح النهر.

- تعدد الجهات المتعاملة علي أراضي طرح النهر والمتمثلة في الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية:

  - وزارة الموارد المائية والري.

  - إدارات الأملاك بالمحافظات التابعة للهيئة العامة للأصلاح.

- الهيئة المصرية العامة للمساحات.

- قطاع تطوير وحماية نهر النيل وفرعيه ومحافظة القاهرة.

مما أدي إلي شيوع المسئولية وتضارب في السلطات و الإختصاصات.

وقد كانت بعض توصيات الجهاز في هذا الشأن :

- إيجاد آلية لتحديد جهة تتولي مسئولية إدارة واستغلال أراضي طرح النهر ومنافع النيل والجزر المتواجدة بمجري نهر النيل ، بحيث تكون لها سلطة تمكنها من إدارة واستغلال تلك المساحات من خلال حصر تلك الأراضي علي مستوي محافظات الجمهورية و أوجه استغلالها وأسماء المنتفعين بها ، مع توليها إصدار تراخيص التشغيل لها وطرح المنشآت السياحية من خلال إجراء المزادات العلنية ، مع الإعتماد علي تقديرات اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة كحد أدني يتم الإعتماد عليه سواء عند إجراء المزايدات أو ربط المبالغ المستحقة عن حق الإنتفاع.
- إزالة التعديات بالبناء علي أراضي طرح النهر ، وسن تشريع يشدد تجريم حالات التعدي علي مجري نهر النيل وكذا الأراضي حفاظا علي تلك الموارد الحيوية .
- ضرورة تبعية اللجنة العليا لتثمين راضي الدولة لرئيس مجلس الوزراء حتى لا يتم التأثير علي قراراتها.

٢ - **الحالة العملية الثانية : بشأن موضوع "الرقابة التعاونية حول حوض نهر النيل "** .

ارتأى للباحث أن تكون من الحالات العملية المعروضة كتجربة الجهاز المركزي للمحاسبات في مجال الرقابة علي أهداف التنمية المستدامة هو " **الرقابة التعاونية حول حوض نهر النيل** " على اعتبار أن الرقابة التعاونية تعد من أهم المستجدات التي طرأت على البيئة الرقابية الإقليمية والدولية بهدف تجنب **أهم التحديات** التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة عند القيام بمراجعة أهداف التنمية المستدامة **والمتمثل في** "ضرورة تطبيق مر اجعة الأداء على البرامج الرئيسية للحكومات التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة " ولكن قد يكون هناك فجوة بين الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالأرابوساي حيث أن لدى بعضها خبرة طويلة في مراجعة الأداء بينما لم تبدأ غيرها بعد في تنفيذ عمليات مراجعة أداء، بشكل حدا نحو إجراء بعض مراجعات الأداء التعاونية أو التنسيقية أو المتوازية .

هذا وقد أوضحت ورقة العمل المقدمة من جانب الجهاز المركزي للمحاسبات ما يلي [1]:

مقدمة :

تضمنت خطة مجموعة عمل المراجعة البيئية التابعة للإنتوساى " 2013 – 2014 " رقابة تعاونية بين الأجهزة العليا للرقابة لدولة حوض نهر النيل. وهدف هذا التعاون هو حماية نهر النيل والتغلب على التحديات البيئية المختلفة التي تواجه أطول نهر في العالم ، وهذه التحديات هي : التلوث . فقد المياه . وتهدف هذه المراجعة أيضا إلى إيجاد حلول للمشاكل البيئية الأخرى المرتبطة بنهر النيل .

سوف **يتضمن** هذا المشروع **فرق المراجعة** من جانب الأجهزة العليا للدول **المطلة على نهر النيل** وهى :

(بروندى ، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إريتريا، أثيوبيا، كينيا، رواندا، جنوب السودان، السودان، تنزانيا، أوغندا..).

وقد اتفق على أن يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات في جمهورية مصر العربية تنسيق عملية مشروع نهر النيل ، ويعد الخوض في موضوع المياه في أفريقيا واحد من أكثر الأمور الحرجة لبقاء الجنس البشرى .

وتجدر الإشارة إلى أن حوالي ثلث إجمالي سكان أفريقيا الحاليين ينقصهما الوصول إلى المستوى الآمن من المياه، وبناءً عليه، تعطى الأجهزة العليا للرقابة في بعض الدول الإفريقية هذه المراجعة البيئية التعاونية مساحة كبيرة من الاهتمام، والتي سوف تحد من فقد المياه وتحد من التعديلات المطلوبة لبرامج جودة المياه لنهر النيل

هذا وتمتلك الأجهزة الرقابية العليا خبرات مختلفة في مراجعة برامج الحكومة البيئية المرتبطة بنهر النيل ، لذلك يوجد احتياج شديد لخلق إطار عمل مشترك يخدم الهدف الأساسي لهذا المشروع .

إطار عمل المراجعة :

يجب أن تتفق الأجهزة العليا للرقابة التعاونية على إطار عمل يحتوى على أغراض المراجعة و نطاقها ومدخلها ومنهجيتها.و تدار المراجعة على المستوى الدولى بواسطة كل جهاز رقابي طبقاً لأولوياته و صلاحياته.

---

[1] جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزي للمحاسبات ، الرقابة التعاونية حول حوض نهر النيل ، ورقة عمل مقدمة في الاجتماع السادس عشر لمجموعة عمل المراجعة البيئية للأنتوساى المنعقد في الفلبين عن الفترة من 9/29 – 10/2 /2014.

الأغراض :

أغراض المراجعة ربما تتضمن :

- تخفيض / الحد من فاقد مياه نهر النيل ، تحسين جودة المياه .
- الحد من صرف المياه الصناعية في نهر النيل (فرع النيل – مياه الصرف الصحي – المياه الضائعة المحلية)، حتى لو تم معالجتها قبل الصرف (في موقع المعالجة).

أغراض الأجهزة الرقابية العليا (طبقاً لمسئولياتها) ربما تتضمن :

- تقييم كفاءة وفعالية البرامج الحكومية لإدارة المياه.
- تأكيد مدى إلتزام الحكومة بالتعليمات والتشريعات القانونية .

الأغراض الرئيسية للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة:

- دعم الأجهزة العليا للرقابة في تنقية أدراك المشاكل المحددة المرتبطة بالمراجعة البيئية .
- تسهيل تبادل المعلومات و الخبرات في هذا المجال .
- نشر دلائل و إشارات منهجية و معلومات أخرى مفيدة للأجهزة العليا للرقابة (على سبيل المثال : توصيات بشأن نطاق و أساليب المراجعات البيئية).

نطاق المراجعة :

على الرغم من وجود عدد كبير من موضوعات المراجعة مرتبطة بنهر النيل والتي منها يمكن تحديد نطاق المراجعة ، غلا أنها تحد نطاق المراجعة إلى المدى المناسب.

بدايةً، يساعد نطاق المراجعة الضيق المدققين في تجميع المعرفة ، وتحديد موضوعات مراجعة أكثر تعقيداً للمراجعات التالية.

الخطوات الأساسية للبدء في المراجعة التعاونية :

- **فهم** القضايا البيئية المشتركة و تأثيرها على المجتمع ، و الاقتصاد ، و البيئة .
(مصادر المياه – الغرض من المياه – استهلاك المياه و وفورات المياه – كفاءة المياه) .

- **فهم** الاستجابة الحكومية للقضايا .

(الاتفاقيات الدولية – التشريعات على المستوى القومي – سياسات و برامج المياه – إمكانيات إدارتها) اختيار موضوعات المراجعة المعتمدة على معيار الاختيار .

(أهمية ، الأهمية النسبية المالية، المخاطرة تجاه الإدارة الجيدة، القابلية للمراجعة ، ....).

والهدف من مرحلة التخطيط ، للأجهزة العليا للرقابة هو الوصول لقرار بشأن تنفيذ أو عدم تنفيذ مراجعة فى منطقة معينة وكيفية إعداد إجراءات مراجعة تفصيلية .

- تنفيذ المراجعة و إعداد التقرير :

والهدف من مرحلة تنفيذ المراجعة هو أداء مراجعة متطابقة مع النطاق المعتمد و الأغراض و إجراءات المراجعة المعتمدة .

القضايا الجوهرية و إعادة حلها :

- التعاون بين الأجهزة العليا سوف يوضح أن المراجعة البيئية تمثل تحدى كبير لدول حوض نهر النيل .
- وجود تنوع واسع لموضوعات المراجعة البيئية في دول حوض نهر النيل بشكل يصعب الاختيار من بينها.
- الاهتمامات البيئية كالحد من فقد مياه نهر النيل ربما تكون في مناسبة ولكن لا تعطى الدعم المناسب.
- التعارض بين أهداف وبرامج التنمية المختلفة داخل نفس الدولة أو في دول حوض النيل المختلفة ربما تعترض عملية المراجعة .
- تقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بفقد المياه ربما يكون في مرحلة مبكرة في بعض الدول.
- ضعف التنسيق و الاتصال وتدفق المعلومات بين الأجهزة العليا للرقابة الشركاء .

تحديات المراجعة :

- تقييم مدى الالتزام ببعض الاتفاقيات الدولية ربما يتطلب خبرة فنية معينة .
- من الصعوبة بمكان الحفاظ على الظروف الدولية ، المقاييس، التشريعات ، الإستراتيجيات وبرامج التنفيذ، بينما أداء المراجعات عبر الحدود ربما يقتضى نظم مختلفة تماماً .
- بعض الأجهزة العليا للرقابة ربما لا تملك مصادر كافية للتمويل .

عملية المراجعة التعاونية البيئية :

هدفها : الوصول إلى فهم مشترك بشأن :

- معنى المراجعة التعاونية البيئية . • أنواع مختلفة.
- منافع ، تحديات ، عوامل نجاح . • موضوعات مناسبة .

١ تعريف المراجعة التعاونية البيئية : تؤدى بواسطة اثنين من الأجهزة الرقابية أو أكثر في مجال المراجعة البيئية.

٢ أنواع المراجعة التعاونية : متوازية (متزامنة) / مشتركة / متناسقة.

٣ منافع،تحديات، عوامل نجاح، إقناع الإدارة العليا في الأجهزة العليا للرقابة المختلفة

- لماذا تقوم الأجهزة العليا للرقابة بتنفيذ مهمة المراجعة التعاونية البيئية .
- (شبكة الاتصال، مقاييس مرجعية، ممارسات جيدة، تنفيذ الأجهزة العليا، تأثير المراجعة، الطاقة)
- ما هي عوامل النجاح الحرجة . • نظم مختلفة على المستوى القومي
- بناء اهتمامات عبر الحدود . • لماذا نحن حذرين .
- وقت أطول ، موارد أكثر ، حدود لغة ، اختلاف الصلاحية ، والمنهجية .
- عوامل النجاح (العلاقات الجيدة / الالتزام الشديد / الاتصال الجيد ، الترتيب الرسمي/ السرية التامة / الوقت الدائم الكافي / نفس فريق المراجعة / منهجية مشتركة).

الموضوعات المحتملة : إدارة نهر النيل ، الحد من فقد المياه .

خطواتها الرئيسية :

١ زيادة الوعي بأهمية ومنافع المراجعة التعاونية ، لإقناع الإدارة العليا في الأجهزة الرقابية.

٢ تحديد فريق العمل (3–4 أشخاص) يجب أن يكون لدية رؤية بشأن المراجعة التعاونية.

٣ تعريف عوامل النجاح لكل جهاز رقابي (العلاقات الجيدة/ الالتزام الشديد/ اتصالات جيدة/ ترتيبات رسمية /سرية تامة/ وقت دائم وكافي/ نفس فريق العمل/ منهجية مشتركة).

٤ تعريف عوامل النجاح الحرجة لكل جهاز (الوقت، الموارد، حدود اللغة، نظم مختلفة على المستوى القومي).

٥ تعريف المراحل الرئيسية، المرحلة المرتبطة بالمخرجات، قائمة فحص التعاون، المحتويات، محتويات الاتفاقيات التعاونية.

المراحل الرئيسية	المخرجات المتوقعة
• اتخاذ قرار بالتعاون.	• توثيق صياغة القرار .
• اعتماد رؤساء الأجهزة	• اتفاق تعاوني مؤرخ وموقع .
• اختيار فريق المراجعة.	• أسماء فريق المراجعة ولمحة شخصية عنهم متضمناً رئيس الفريق .
• المقابلة المبدئية لفريق المراجعة .	• تعارف فريق المراجعة مع بعضهم البعض. • فهم كل دولة وبيئة الأجهزة الرقابية، وكذلك فهم مشترك لموضوعات المراجعة. • فهم مشترك فيما بينهم بشأن الوقت و بروتوكولات الاتصال... .
• الدراسة الأولية.	• إرشادات الدراسة الأولية . • تقارير الدراسة الأولية من فريق الأجهزة العليا للرقابة .
• مقابلة تخطيط المراجعة.	• خطط مراجعة مماثلة/ مشتركة متضمنة تصميم الدراسة/ مصفوفة النتائج.
• إدارة المراجعة / المراجعات.	• مصفوفة نتائج متكاملة لكل فريق عمل أجهزة الرقابة تتضمن نتائج المراجعة،الأساليب،النتائج/عواقب،الممارسات الجيدة/توصيات محتملة.
• مقابلة إعداد تقرير المراجعة	• إعداد مسودة لتقارير المراجعة.
• إعداد التقرير النهائي.	• تقارير معتمدة تم تسليمها إلى أصحاب المصالح المناسبة .
• مقابلة الدروس المستفادة.	• تقرير الدروس المستفادة عن المراجعة التعاونية و يتضمن توصيات للاتجاه نحو الأمام (طريق المستقبل).
• متابعة المراجعة.	• متابعة تقرير / تقارير المراجعة .

٦ -تعريف نوع / أنواع المراجعة البيئية :

- المراجعة المالية من وجهة النظر البيئية .
- مراجعة الالتزام من وجهة النظر البيئية
- مراجعة الأداء من وجهة النظر البيئية .
- مراجعة متابعة الحكومة للالتزام بالتشريعات و القوانين البيئية .
- مراجعة أداء البرامج البيئية الحكومية .
- تقييم البرامج و السياسات المقترحة .
- مراجعة الآثار البيئية للبرامج الحكومية الأخرى.
- مراجعة نظم الإدارة البيئية .

٧ -التحسين المستمر :

من خلال التدريب، المقابلات، المؤتمرات المسجلة تليفونياً، يجب أن يتضمن اتفاقنا التعاوني الأتي:

- الموقعين على الاتفاقية .
- موضوع مراجعة .
- مخرجات متوقعة.
- نوع المراجعة التعاونية
- خلفية .
- الأنشطة والمخرجات والمدى الزمني.
- المصادر الرئيسية للمعيار .
- مشاركة المعلومات
- أعضاء فريق المراجعة و رئيس الفريق.
- مدخل ومعايير المراجعة، أغراض و نطاق المراجعة .
- قواعد مسئوليات كل جهاز رقابي .

استنتاجات المبحث الثاني

١ - تلعب الأرابوساي - وأجهزتها العليا للرقابة - دوراً مركزياً في تعزيز الإدارة الرشيدة والمساءلة، ونظرًا لأن عدم وجود نظام فعال لنظام المالية العامة يجعل فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة عرضه للخطر، لذا كان لزامًا إعادة النظر في قيام الأجهزة الرقابية الأعضاء بدورها عند مراجعة العمليات الحكومية والموضوعات الخاصة بالقضايا المحددة التي تؤثر على البيئة (مثل : تغير المناخ ، الاحتباس الحراري ، ونفاذ طبقة الأوزون) ولن يتأتى ذلك إلا بتبني تلك الأجهزة خارطة طريق (تضم مجموعة من العوامل تجمع بين التهيئة الداخلية للأجهزة الرقابية الأعضاء في المنظمة العربية وتفعل السياسات والأهداف التي تتبناها حكوماتها) لتفعيل الرقابة على عمليات التنمية المستدامة، وجعلها من الرقابات الأساسية لتلك الأجهزة التي تستند إليها السلطة التشريعية للرقابة عليه ا. لما تفرضه من تحديات منهجية ومفاهيمية جديدة أمام الأجهزة العليا للرقابة ؛ منها مدى قيام الحكومات بوضع أنظمة قوية وموثوق بها لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ؛ وجود فجو ة بين الأجهزة في مجال رقابة الأداء ؛ حاجة الأجهزة أن تقدم عن نفسها أنماطاً نموذجية يحتذي بها من حيث الشفافية والمساءلة ، والتي يتعين لمنظمة الأرابوساي ذاتها مساعدة الأجهزة الأعضاء في مواجهتها لهذه التحديات، وفى هذا الشأن قامت الأجهزة العربية العليا للرقابة (بصفة عامة) و الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية (بصفة خاصة) بدور فعال في مجال الرقابة على التنمية المستدامة وذلك بتنفيذ بعض أنشطة التدقيق؛ ومن أمثلة الأنشطة التي قام بها الجهاز في هذا الشأن:متابعة وتقويم أداء استخدام القروض والمنح في مجال برامج التنمية المستدامة، وكذا .. أراضى طرح النهر ومنافع النيل " ، والقيام بعدد من الدراسات عن دور وزارة الصحة في حماية البيئة من تلوث الهواء والمياه والتربة والصرف الصحي منها مراجعة مشروعات تخفيض التلوث الصناعي، إدارة معالجة مخلفات المستشفيات.. فضلًا عن دعوة الجهاز للمشاركة في عملية المراجعة التعاونية مثل : "**الرقابة التعاونية حول حوض نهر النيل** ".

أهم النتائج والتوصيات

أولًا: أهم النتائج :

توصل الباحث من خلال هذا البحث إلي مجموعة من النتائج كان من أهمها :

- تعددت التعاريف الواردة بشأن التنمية المستدامة ومعظمها يدور حول هذا المفهوم التنمية المستدامة هي " التنمية التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية للجيل الحاضر دون أن تضر بحقوق الأجيال القادمة في الحصول على حاجاتهم، أي أنها تأخذ الاعتبارات البيئية ضمن حساباتها عند استخدامها للموارد المتاحة وعلى وجه الخصوص الموارد الطبيعية " .
- تعددت خصائص التنمية المستدامة ؛ فهي تنمية طويلة الأجل ، تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية الموجودة ، تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من البشر في المقام الأول ، تشترط عدم استنزاف الموارد الطبيعية أو تلويثها والحفاظ على المحيط الحيوي للبيئة وتقوم على التنسيق بين سياسات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات ، والبدائل التكنولوجيةِ بما يحقق التنمية المتواصلة المنشودة.
- تعددت أبعاد التنمية المستدامة؛ فهي تنمية رباعية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والترشيد للموارد وهي: أبعاد اقتصادية، و اجتماعية ،وبيئية وتكنولوجية. وتهدف التنمية المستدامة إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي: نظام حيوي للموارد ، و نظام اجتماعي، و نظام اقتصادي.
- تتمثل مؤشرات التنمية في التمكين، والتعاون، والعدالة ،والتوزيع، والاستدامة والأمان الشخصي.
- حددت أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، 17 هدف إنمائي : القضاء على الفقر، و على الجوع، وضمان تمتّع الجميع بالصحة، والتعليم الجيد ، والمساواة بين الجنسين ، و ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي، و الطاقة الحديثة بتكلفة ميسرة ، وتعزيز النمو الاقتصادي والمستدام و العمل اللائق، و إقامة بنية أساسية ، والحد من التباين داخل البلدان ، وجعلها شاملة وآمنة ومستدامة، و ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة ، و التصدي لتغيّر المناخ وآثاره ، وحفظ المحيطات والبحار و مواردها ، ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي ووقف فقدان التنوع البيولوجي ، وتشجيع إقامة مجتمعات مسالمة وبناء مؤسسات خاضعة للمساءلة ، و أخيرًا تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة .
- تلعب الأرابوساي – وأجهزتها العليا للرقابة الأعضاء – دوراً مركزياً في تعزيز الإدارة الرشيدة والمساءلة، والتنمية المستدامة من خلال مراجعة العمليات الحكومية والموضوعات الخاصة بالقضايا المحددة التي تؤثر على البيئة مثل : تغير المناخ ، ونفاد طبقة الأذون ...
- تشكل الرقابة على عمليات التنمية المستدامة، تحديات منهجية ومفاهيمية جديدة أمام الأجهزة العربية العليا للرقابة **وذلك على النحو التالي** :

- **التحدي الأول:** يتمثل في مدى قيام الحكومات بوضع أنظمة قوية وموثوق بها لمتابعة تنفيذ الأهداف التنموية وما يتبعها من فعالية نظم المراجعة وآلية إعداد التقارير التي ترتكز عليها الأجهزة العليا للرقابة.
- **التحدي الثاني:** يتمثل في تطبيق الأجهزة العربية العليا للرقابة مراجعة الأداء على البرامج الرئيسية للحكومات التي تسهم في تحقيق جوانب محددة من أهداف التنمية المستدامة، فقد يكون هناك فجوة بين الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالأرابوساي حيث أن لدى بعضها خبرة طويلة في مراجعة الأداء ، فى حين لم تبدأ غيرها بعد في تنفيذ عمليات مراجعة أداء.
- **التحدي الثالث:** يتمثل في أنه عندما تقوم الأجهزة العربية العليا للرقابة بتقييم مدى تطبيق غايات الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة وهو إنشاء مؤسسات شفافة وفعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛ عليها أن تقدم عن نفسها أنماطاً نموذجية يحتذي بها من حيث الشفافية والفعالية والمساءلة فيما تقوم به.

- لما كانت الرقابة على التنمية المستدامة تشكل تحديات منهجية ومفاهيمية جديدة أمام الأجهزة العليا للرقابة بات لزاماً على الأجهزة العليا للرقابة بصفة عامة والأجهزة الرقابية الأعضاء بالمنظمة العربية بصفة خاصة تبني خارطة طريق لتفعيل الرقابة على عمليات التنمية المستدامة، وجعلها من رقاباتها الأساسية التي تستند إليها السلطة التشريعية للرقابة عليها .
- تعتمد خارطة الطريق علي عدة مقومات منها : تحديد القضايا الرقابية المرتبطة بالتنمية المستدامة ، و تقييم السياسات المحققة لأهداف التنمية المستدامة ، وبناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة للتدقيق على التنمية المستدامة و إيجاد شراكة قوية بين المنظمات الدولية والأجهزة الرقابية الأعضاء بالمنظمة العربية.
- يقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بدور فعال في مجال الرقابة على التنمية المستدامة من خلال متابعة وتقويم أداء استخدام القروض والمنح في مجال برامج التنمية المستدامة، و بشأن حماية البيئة من تلوث الهواء والمياه والتربة والصرف الصحي..فضلًا عن دعوة الجهاز في إجراء عملية مراجعة بيئية مشتركة لنهر النيل مع الأجهزة العليا للرقابة لدول حوض النيل وتأتى أهمية مشاركة الجهاز هذه لما تمثله من فرصة لعودة مشاركة مصر في الأنشطة الإقليمية التي تتعلق بنهر النيل ولتلافى الآثار السلبية الناتجة عن عدم مشاركتها في المفاوضات والاتفاقيات التي تمت في السنوات الأخيرة بشان تقاسم المياه بين دول حوض النيل .

ثانيًا: التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث يوصي بالأتي :

١ –علي مستوى المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة:

إذ يثنى الباحث علي مبادرات المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة نحو إثراء العمل الرقابي في كافة المجالات واستجابة للمطالبة المتزايدة بإعطاء الأولوية للقضايا المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة يوصي البحث بأن تداوم المنظمة علي دعمها للجهود التنفيذية لأجهزتها الرقابة الأعضاء في مجال الرقابة علي أهداف التنمية المستدامة ، **وذلك من خلال ما يلي** :

- تقييم مدى سلامة النظم والبيانات التي تستخدمها الحكومات الوطنية للأجهزة الأعضاء عن طريق وضع أدلة إرشادية وتقديم أبحاث حول كيفية فهم مدى سلامة الأنظمة الوطنية وحول أفضل السبل لمراجعة أنظمة المتابعة الوطنية وإعداد التقارير .
- إعداد قاعدة بحثية حول الوضع الحالي لنظم متابعة الأجهزة الأعضاء لأهداف التنمية المستدامة وتجميع نتائج التقييم والتقرير عنها وعرضها بصفة دورية .
- رصد الممارسات المهنية السليمة وتعميها على الأجهزة الأعضاء وخاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات البيئية الرئيسيتي المتعددة الأطراف وإتاحة تلك المعلومات للمنظمات الدولية للعمل في ضوئها .
- التنسيق وايجاد شراكة قوية مع العديد من الجهات لبناء القدرات وتوفير المعلومات والدراسات والمؤشرات، وخاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجالات تغير المناخ ؛ الكوارث والنزاعات وغيرها.... وهي مجالات مهمة للأجهزة العليا عند ممارستها الرقابة على التنمية المستدامة.
- دعم الأجهزة العربية العليا للرقابة الأعضاء في اهتمامها بالدعوة لتحسين إدارة الأموال العامة، وتوسيع نطاق مراجعة الأداء واستخدام نتائج مراجعاتها لتوفير تحليل على مستوى المجموعة العربية يسمح بتحديد التحديات المشتركة التي تواجه الإدارة المالية و الإدارة الرشيدة.
- تحديد الفرص المتاحة أمام أجهزتها الأعضاء لبناء القدرات وتيسير التعاون وتقاسم المعرفة حول مراجعة الأنظمة الوطنية وإعداد التقارير عن أهداف التنمية المستدامة، على مستوى المجموعة العربية ثم نقل النتائج على مستوى الإنتوساي.
- حث الأجهزة الرقابية على الالتزام بإعطاء الأولوية للقضايا المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة ذات الصلة ببلدانهم مع التركيز على العمليات الرقابية التي تجري في جميع القطاعات الحكومية.
- تحقيق عملية تخطيط تعاونية على مستوى المجموعة العربية لمعرفة إلي أي مدى يمكن للدول الأعضاء أجهزتها فى المنظمة العربية أن تغطي أهداف التنمية المستدامة في فترة محددة ؟ . أو تحديد أي من تلك الأهداف يكون أكثر أهمية ؟ . ويتعين تغطيته .

- دعم وجود إطار لقياس أداء الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء قابل للتطبيق على مستوى العالم يأخذ في الاعتبار الخصائص والإختلافات بين تلك الأجهزة وذلك بدعم التقييم الذاتي ومراجعة النظراء وتجميع نتائج التقييم في تقرير مشترك، يتم الاستفادة منه داخل المجموعة العربية وخارجها .
- التعاون مع أصحاب المصلحة الخارجيين للمطالبة باستقلالية أكبر للأجهزة العليا للرقابة وبتوفير مشاركات معدة بناء على نتائج البحث والخبرات المقدمة.

٢ -علي مستوى الأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة:

- أن تقدم عن نفسها أنماطاً نموذجية يحتذي بها من حيث الشفافية والفعالية والمساءلة فيما تقوم به من أعمال بما في ذلك مراجعة الحسابات ورفع تقارير الرقابة بإظهار قيمتها ومنافعها في حياة المواطنين.
- الاستفادة من الثروة المعلوماتية التي تمتلكها، والناتجة عن عمليات المراجعة، والتي هي بالفعل متاحة للجمهور من خلال تقارير المراجعة، ويمكن أن تساعد في التصدي للتحديات المتصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- التحليل الدقيق للأسباب الجذرية الكامنة وراء صعوبات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، خاصة فيما يتعلق بالإخفاقات في الإدارة الرشيدة، والدعوة على نحو استباقي بأن الإدارة الرشيدة هي الأساس الحاسم لنجاح أهداف التنمية المستدامة .
- التهيئة المناسبة للأعضاء الرقابيين في مجال الرقابة علي التنمية المستدامة وبمشاركة فاعله من اختصاصيين في هذا المجال .
- تعزيز الشراكات مع هيئات أخرى سواء في مجالي المحاسبة والمراجعة أو غيرها للكشف عن التحديات والعوامل المساعدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .
- الاعتراف بأن أهداف التنمية المستدامة هي فرصة ثمنيه وفريدة من نوعها متاحة للأجهزة العليا للرقابة تمكنها من أن تكون قدوة في أداء دورها من خلال ضمان الشفافية والمساءلة في العمليات الخاصة بها، ومن خلال عملها جنباً إلى جنب مع الهيئات الحكومية .

٣ -علي مستوى الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية :

- ضرورة الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملي لأعضاء الجهاز في مجال الرقابة البيئية (بصفة عامة) و الرقابة على التنمية المستدامة (بصفة خاصة) من خلال تعيين وتدريب كوادر فنية جديدة مؤهلة

للقيام بالمراجعة البيئية المستدامة بمفهومها الشامل (مالية ، وأداء والتزام) و يمكن الاستعانة بالخبراء الفنيين الخارجيين لتقديم المساعدة بشأن الجوانب الفنية المتخصصة في المراجعة البيئية.

- إمداد مراجعي الجهاز بصفة دورية بكل ما هو جديد عن تجارب وخبرات الأجهزة الرقابية الأخرى بشأن مراجعة التنمية المستدامة من خلال تنظيم البرامج التدريبية واللقاءات العلمية المرتبطة.
- اختيار المراجعين الأكفاء على أساس موضوعي من مختلف قطاعات الجهاز الذين تلقوا تدريب مناسب ليكونوا ضمن فريق الرقابة البيئية وتحديد جهات الدعم الفني لهم .
- الاستفادة من ديناميكية أهداف التنمية المستدامة لإيجاد مكان لها في برامج مراجعة مشروعات التنمية الوطنية، وإعادة تعريف الأولويات وإدراج تلك الأهداف في خطط المراجعة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية :

1- الكتب :

- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، "العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي"، عمان: دار دجلة ، 2008.
- عبد العزيز قاسم محارب، "التنمية المستديمة في تحديات الواقع من منظور إسلامي" ، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011 .
- محمد أمين سلام ، "حوكمة الشركات ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية المستدامة " ، القاهرة: دار النهضة العربية ، 2013 .
- محمد صالح الشيخ، " الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة، و وسائل الحماية منها "، الطبعة الأولي ، مطبعة الشعاع، الإسكندرية، 2002.

2- الدوريات :

- المنظمة الأوربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة " أروساي " ، الأفروساي تساند الأجهزة العليا للرقابة في متابعة تنفيذ أهدا ف التنمية المستدامة أجندة (2030) ، مجلة أروساي ، عدد خاص (22) " أجندة 2030 الفرص والتحديات للأجهزة العليا للرقابة " 2016.
- سليمان مهنا، " التخطيط من أجل التنمية المستدامة"، مجلة العلوم الهندسية ، جامعة دمشق، المجلد 25، العدد الأول، 2009.
- صباح حسن الزبيدي "خطة مقترحة لتنمية مصادر الطاقة في البيئة العربية في ظل التنمية المستدامة" ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد 18(الجزء الأول)2007،يمكن الرجوع إلى شبكة المعلومات الدولية موقع (www.safr.gir.com/10).
- علي إبراهيم طلبه: "دور الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على البيئة – تحدي جديد للجهاز المركزي للمحاسبات"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 1998.
- علي نصر محمد التويتي. الرقابة البيئية، مجلة الرقابة المالية ، المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية، تونس، يونيو 2008 .
- كمال السيد، "جنون العولمة ، اتجاهات جديدة في الفكر الإنمائي"، مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الرباط، العدد 22، 2000.

3- الندوات والمؤتمرات والأبحاث :

- الأمم المتحدة ، مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة الذي عقد في جنوب أفريقيا عام 2002 بجنوب أفريقيا ، 2002.
- الأمم المتحدة ، الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة ريو+20 ،" المستقبل الذي نصبو إليه " مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقد في ريو دي جانيرو ، البرازيل ،2012،ص 2.
- الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أيلول، القاهرة 2004.ص 25.
- الأمم المتحدة،" أهداف التنمية المستدامة: 17هدفًا لتحويل عالمنا،أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030"، موقع التنمية المستدامة علي شبكة الإنترنت http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/، تاريخ الدخول علي الموقع2017/5/4.
- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة " الأنتوساي " ، " اتفاقية جوهانسبرج " التي عقدت في جنوب أفريقيا عام 2010 المؤتمر العشرون " الأنكوساي ، جنوب أفريقيا ، 2010 ..
- المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة " الأرابوساي: ورقة بحثية ضمن خطة فريق عمل البيئة مقدمة من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية عن موضوع "الرقابة البيئية علي آثار استخدام الطاقة في الدول العربية " للاجتماع الثامن لفريق عمل البيئة للمنظمة المنعقد بدولة الكويت خلال الفترة من 27-30 ابريل 2015.
- الجمهورية التونسية . دائرة المحاسبات . برنامج معالجة المياه المستعملة واستغلالها . ورقة عمل مقدمة في اللقاء التدريبي المنعقد فى المملكة العربية المغربية حول موضوع " مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية" بالتعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة " الأرابوساي" والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة العربية المغربية ، خلال الفترة من 14-18 ديسمبر ،2015 .
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية . محكمة الحسابات . مشروع مكافحة زحف الرمال. ورقة عمل مقدمة من في اللقاء التدريبي المنعقد بالمملكة العربية المغربية حول موضوع "مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية "بالتعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية خلال الفترة من 14- 18 ديسمبر 2015.
- المملكة الأردنية الهاشمية . ديوان المحاسبة .تقييم إدارة المياه العادمة الصناعية والمنزلية المعالجة في سلطة المياه . ورقة عمل مقدمة في اللقاء التدريبي المنعقد بالمملكة العربية المغربية حول موضوع "مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية "بالتعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية خلال الفترة من 14- 18 ديسمبر 2015 .

- أيمن فتحي الغباري :" قراءة في اتفاقيات جوهانسبر ج 2010 : النظرة المستقبلية للرقابة على عمليات التنمية المستدامة " ، ورقة بحثية ، يونيو 2016.
- جمهورية مصر العربية . الجهاز المركزي للمحاسبات . أراضى طرح النهر ومنافع النيل بجمهورية مصر العربية. ورقة عمل مقدمة في اللقاء التدريبي المنعقد فى المملكة العربية المغربية حول موضوع "مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية" بالتعاون بين المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة ، والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة العربية المغربية ، خلال الفترة من 14-18 /12 /2015. المغرب ،2015 .
- دولة الكويت . ديوان المحاسبة . تقييم كفاءة التخلص من النفايات الطبية بوزارة الصحة ، ورقة عمل مقدمة في اللقاء التدريبي المنعقد بالمملكة العربية المغربية حول" موضوع تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية" بالتعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والجهاز الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية خلال الفترة من 19- 23 ديسمبر 2016 .
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، " نحو عمل جماعي لتحقيق هدف التعليم بحلول 2030 في المنطقة العربية" الاجتماع الإقليمي الأول بشأن جدول أعمال التعليم 2030، اليونسكو، الموقع علي شبكة الإنترنت http://ar.unesco.org/news/ljtm-lqlymy- تاريخ الدخول 2017/5/6.

4- القوانين والتشريعات :

القانون رقم 144 لسنة 1988 بشأن إصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات المعدل بالقانون رقم 157 لسنة 1998 ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ، (الطبعة الأولى ، القاهرة) ، 1999. صفحات متفرقة .

5- مصادر أخري :

- SEKEM، "القضاء علي الفقر: الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة: الأولوية للإنسان "، مارس ،2017. الموقع علي شبكة الإنترنت http://www.sekem.com/ar ، تاريخ الدخول 2017/5/6.

- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة ، التنمية المستدامة : دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، معيار رقم (5130) ، مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية التابعة للأنتوساي ،2004 .

- شبكة المعرفة الدولية ،" المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة (2030) على جدول أعمال الإسكوا وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة "، ديسمبر 2016 . الموقع علي شبكة الإنترنت http://iknowpolitics.org/ar/news/partner-news ، تاريخ الدخول علي الموقع علي شبكة الإنترنت2017/5/6 .

- عمراني كربوسة ، " الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر "، نقلًا عن موقع:
http://www.univchlef.dz/seminaires/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27 تاريخ الدخول على الموقع 2017/5/1.

- جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزي للمحاسبات ، الرقابة التعاونية حول حوض نهر النيل ، ورقة عمل مقدمة في الاجتماع السادس عشر لمجموعة عمل المراجعة البيئية للأنتوساى المنعقد في الفلبين عن الفترة من 9/29–2014/10/2.

ثانيًا : المراجع الأجنبية :

Books

- Calvert, Peter & Calvert, Susan, Third edition, Politics and Society in the Developing World, British Library Cataloguing-in-Publication Data ,2007.pp.404-405

- Kerster et alKersten, & Gar-On Yeh Anthony, ,Decision support systems for sustainable development, Kluwer Academic Publishers, New York. 2002.p.15

- Schmandt, Jurgen &Ward C.H &Hastings, Marilu, Sustainable Development Challenge of Transition, First published Cataloging, New York 2000 .p.2.

Others:

- INTOSAI , Working Group Environment Auditing. Countries, Egypt.2012 .

ثالثًا : مواقع الكترونية علي شبكة المعلومات الدولية " الإنترنت" :

- www.safr.gir.com
- http://ar.unesco.org/news/ljtm-lqlymy -. تاريخ الدخول 5/6/ 2017
- http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar /، تاريخ الدخول علي الموقع2017/5/4.
- http://www.sekem.com/ar .2017/5/6 ، تاريخ الدخول
- http://iknowpolitics.org/ar/news/partner-news ، تاريخ الدخول علي الموقع 2017/5/6 .
- http://www.univchlef.dz/seminaires/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_272017/5/1 ، تاريخ الدخول على الموقع
- http://asa.gov.eg/page.aspx2017/9/3 تاريخ الدخول

-

قائمة تصحيح الأخطاء

المسلسل	رقم الصفحة	الكلمة الخطأ	الكلمة الصحيحة

" الرقابة على أهداف التنمية المستدامة"

- **مقدمة :**

مع نهاية القرن العشرين، ونتيجة لتفاقم المشكلات والقضايا البيئية وانعكاساتها الخطيرة على صحة وسلامة الإنسان، وبات القطاع البيئي يحظى في أغلب البلدان باهتمام السلطات العمومية، حيث أصبح يندرج ضمن أولويات التنمية تحقيقًا للملائمة بين احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومقتضيات الحفاظ على البيئة . ويبدو ذلك الاهتمام الدولي جلياً منذ المؤتمر الدولي للبيئة ، الذي عقد في استكهولم بالسويد عام 1972، ثم تضافرت الجهود الدولية وزاد الاهتمام في مجال البيئة وكان من ثمرها انعقاد قمة ريو في البرازيل عام 1992 حول البيئة، وفي عام 2000 أقرت الأمم المتحدة خطة " الأهداف الإنمائية للألفية " لمدة 15 عام، وعقدت غيرها من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالبيئة، والتي أوصت بضرورة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة مع الحفاظ على البيئة في آن واحد.

- **مشكلة البحث :**

لما كانت التنمية المستدامة ضرورة حتمية يفرضها الواقع لما تقتضيه من استخدام أمثل للموارد الاقتصادية، وتخفيض التلوث البيئي وتقليل الفاقد، وتوفير الموارد اللازمة لأجيال المستقبل بشكل يضمن حق الإنسان في المعيشة في بيئة صحية سليمة ، أقرت قمة الأمم المتحدة في (الفترة 25-27 سبتمبر 2015) أجندة التنمية المستدامة 2030 وتحوي 17 هدفاً يبدأ نفاذها من عام 2016. وفي ذلك الشأن أكدت " الأنتوساي " في المؤتمر 22 المنعقد بأبو ظبي عام 2016 علي وضع آلية مناسبة للتحقق ومراجعة تنفيذ الأهداف الإنمائية لخطة التنمية المستدامة 2030 .

و تتمثل **نقطة البحث وهدفه** في دراسة تحليلية لأهداف التنمية المستدامة للوقوف علي مساهمات الأجهزة العربية العليا للرقابة في مجال الرقابة علي تنفيذ الأهداف الإنمائية لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة .

وقسم البحث بخلاف المقدمة والخاتمة لمبحثين ؛ الأول : التنمية المستدامة بين الإطار العام؛ و الأهداف الإنمائية لأجندة الأمم المتحدة 2030. و الثاني : الدور المرتقب للأجهزة العربية العليا للرقابة في مجال الرقابة علي تنفيذ الأهداف الإنمائية لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة.

و توصل الباحث **لعدة نتائج** من أهمها :

- تلعب الأرابوساي وأجهزتها الأعضاء دوراً مركزياً في تعزيز الإدارة الرشيدة والمساءلة من خلال تقييم مدى التزام حكومات بلدانهم بتنفيذ الأهداف الإنمائية لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة .
- تواجه الأجهزة الأعضاء تحديات ؛ منها مدى قيام الحكومات بوضع أنظمة قوية وموثوق بها لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ؛ وجود فجوة بين الأجهزة في مجال رقابة الأداء ؛ حاجة الأجهزة أن تقدم عن نفسها أنماطاً نموذجية يحتذي بها من حيث الشفافية والمساءلة .

و أوصت الدراسة بمجموعة **توصيات منها** :

علي المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة :

- حث الأجهزة الأعضاء على الالتزام بإعطاء الأولوية للقضايا البيئية والتنمية المستدامة .

علي الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالمنظمة :

- أن تقدم عن نفسها أنماطاً نموذجية يحتذي بها من حيث الشفافية والمساءلة فيما تقوم به من أعمال لإظهار منافعها في حياة المواطنين.
- تبني خارطة طريق (تهيئة داخلية للأجهزة الأعضاء وتفعل الأهداف التي تتبناها حكوماتها) لتفعيل الرقابة على التنمية المستدامة، لتكون من الرقابات الأساسية

-إجراء تحليل دقيق للأسباب الجذرية الكامنة وراء صعوبات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

علي الجهاز المركزي للمحاسبات:

- تأهيل أعضائه علميًا وعمليًا في مجال الرقابة على التنمية المستدامة .
- الاستفادة من ديناميكية أهداف التنمية المستدامة لإيجاد مكا ن لها في برامج مراجعة مشروعات التنمية الوطنية.